الأمم المتحدة

A/59/PV.43

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٣**
الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وهيدوف (أوزبكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

نائب الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن ننتقل إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، منذ إصدار الوثيقة A/59/430، سددت ملاوي المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها إلى أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي إن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

نائب الرئيس: ستدرج هذه المعلومات في الوثيقة A/59/430/Add.1، التي ستصدر غداً صباحاً.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/59/274)

السيد ساتجيبانون (تايلند) (تكلم بالانكليزية): تؤمن تايلند بأن الأطفال ليسوا فلذات أكبادنا فحسب، لكنهم أيضا مستقبلنا. وبسبب أهميتهم وضعفهم، فإنه من مسؤولية كل أب أو أم، وكل مجتمع، وكل دولة، ضمان سلامتهم، ورفاهيتهم وتحقيق إمكانياتهم بالكامل.

وتولي تايلند أهمية كبيرة لنتيجة الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، والتي كانت مكرسة للأطفال. وقد ارتكزت صياغة مشروع استراتيجية تايلند الوطنية وخطة عملها ''عالم صالح للأطفال'' والممتدة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ على أساس إطار الوثيقة النهائية المعتمدة في تلك الجلسة الاستثنائية (القرار دإ-٢/٢٧) مع إضافة بعض الجوانب المرتبطة بالحالة في المجتمع التايلندي. وقد أتمت الوزارة المعنية مؤخراً جلسات الاستماع العامة بشأن مشروع الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل. ومن المتوقع أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-57958 (A)
0457958

يكون مشروع الاستراتيجية الوطنية المنقح، وخطة العمل، جاهزين لتقديمهما إلى الحكومة للموافقة عليهما قبل نهاية العام الحالي. ومن المهم لتايلند ضمان مشاركة الأطفال والشباب في عمليات اتخاذ القرار التي تقودها الحكومة، مما قد يتعلق بمصالحهم ورفاهيتهم. وقد شارك الأطفال والمجتمع المدني في صياغة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء.

ويجد وفد بلدي تقرير الأمين العام بشأن متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/59/274) مفيدا للغاية في مساعدتنا على تحسين مشروع استراتيجيتنا الوطنية وخطة عملنا وتنفيذ الغايات الواردة في التقرير. وإضافة إلى التعرف على التقدم المحرز، والمشاكل المتبقية، والأعمال الأخرى التي ينبغي القيام بها، يوفر لنا تقرير الأمين العام صورة شاملة للعلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية، وعمل لجنة حقوق الطفل. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على تقريره وليثني على الوكالات المعنية في الأمم المتحدة – ولا سيما اليونيسيف – التي عملت بنشاط وبلا كلل لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المتمثلة في بناء عالم صالح للأطفال.

ويود وفد بلدي أن يتشاطر آراءه بشأن بعض المسائل الموضحة في الوثيقة الختامية للجلسة الاستثنائية.

وأول هذه المسائل حماية أطفالنا من فيروس الإيدز. فمنذ أكثر من عقد من الزمن، سعت تايلند إلى الحد من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.وقد تحقق تقدم كبير في هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٠، عندما أصدرت وزارة الصحة العامة مبادئ توجيهية حددت فيها معايير للممارسات الرامية إلى منع انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل، وطورت خطة عمل وسياسة وطنيتين بشأن الإيدز وأطلقت برنامجا وطنيا يرتكز على تلك السياسة. وقدر عدد الأطفال الذين كانوا سيولدون وهم يحملون فيروس الإيدز لولا هذه الجهود بحوالي ٠٠٠ ٥ طفل قبل حلول العام ٢٠٠٣. ويعتقد أن البرنامج الوطني سيخفض ذلك العدد بنسبة ٥٠ في المائة.

ورغم الإنجازات، تدرك تايلند أن الطريق أمامها لا يزال طويلا. وفي الواقع، لا يستطيع أي بلد أن يبقى مكتوف الأيدي إزاء الإيدز، ذلك المرض الذي يقتل بصمت، ويشكل تهديدا عالميا لأمن البشرية. وتايلند بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الدولي الخامس عشر للإيدز، المعقود في بانكوك في تموز/يوليه ٢٠٠٤، عملت على ضمان التركيز بصورة خاصة على العدد المتزايد من الوجوه الشابة والإناث من ضحايا هذا المرض، وعلى مشاكل الأطفال المصابين بالإيدز والذين يتموا بسببه، وعلى ضرورة تعزيز تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات العالمية لمعالجة وباء الإيدز.

وعلاوة على الانشغال بمشاكل الأطفال المصابين بالإيدز أو الذين يتموا بسببه، تشارك تايلند المجتمع الدولي انشغاله بحماية الأطفال من سوء المعاملة والاعتداء والعنف. وتشعر تايلند بالقلق على نحو خاص إزاء الصلات بين مشكلات مثل الاتجار بالأطفال، والسياحة القائمة على ممارسة الجنس مع الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وهي مسائل معقدة بطبيعتها. وتزداد صعوبة مقاومتها عندما تكون عابرة للحدود، ومرتبطة بالمنظمات الإجرامية الوطنية أو العابرة للحدود الوطنية وتنطوي — أو تنطوي – على سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة كالإنترنت.

وترى تايلند أن الدول الأعضاء تقع على عاتقها المسؤولية الأولية عن محاربة هذه المشكلات واستئصالها من بلدانها. ومع ذلك علينا في الواقع أن ندرك أنه بسبب تعقد

تلك المشكلات، وحجمها وكونها عابرة للحدود، تُصبح الشراكات على المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية أساسية لتناولها بصورة فعالة. وينبغي لهذه الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية أن تُعالج بصورة شاملة في جملة أمور، ثلاث مسائل أساسية. هي تشابك المشاكل؛ وأسبابها الجذرية، التي يمكن أن تشمل الفقر، والهياكل الأسرية المختلة وظيفياً، والأوضاع السياسية وعدم الاستقرار؛ والحاجة إلى مواجهة المشكلات من جانبي العرض والطلب، مع إعطاء أهمية متساوية لكل منهما.

وينبغي أن تركز الاستراتيجيات على ما يلي. أولاً، يلزم أن نتخذ تدابير وقائية تستهدف مرتكبي الجرائم ومن يحتمل ارتكابهم لانتهاكات، وثانياً، ينبغي أن توجد تدابير للحماية تستهدف الأطفال المعرضين لخطر الوقوع فريسة لهؤلاء المنتهكين أو الذين يقعون ضحايا لهم بالفعل. ثالثاً، ينبغي أن تستهدف تدابير الملاحقة القضائية مقترفي الجرائم والانتهاكات. ويتطلب ذلك تعزيز العمليات القانونية والقضائية، فضلاً عن التعاون الدولي في الإنفاذ بالنسبة للجرائم العابرة للحدود. رابعاً، ينبغي أن لا تكتفي التدابير بالتركيز على الضحايا من الأطفال من حيث صحتهم البدنية فحسب، وإنما أيضاً من حيث إعادة تأهيلهم نفسياً، لأن عقل الطفل أصعب كثيراً في الالتئام من جسمه أو جسمها.

ويلزم أيضاً أن يكفل نظامنا السلاسة في إعادة إدماج الضحايا من الأطفال في المجتمع، فضلاً عن اتخاذ تدابير لمنع الطفل من الوقوع ضحية مرة أخرى. ويمكن أن يكون لتقديم الخدمات الاجتماعية من جانب المجتمع أهمية لضمان مزيد من الفعالية للتدابير التي توضع وتطبق لحماية الأطفال من الأذى.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليطلع الجمعية العامة على آخر التطورات بالنسبة لبعض التدابير التشريعية والإدارية الوطنية التي تضطلع بها تايلند للنهوض بحماية أطفالنا من الإيذاء والاستغلال والعنف.

وتشمل التدابير الهامة المتخذة مؤخراً قانون حماية الطفل. ويقصد بهذا القانون، الذي دخل حيز النفاذ في ١٣ آذار/مارس من هذا العام، حماية الأطفال من جميع أشكال إساءة المعاملة والاستغلال والعنف والإهمال الجسيم، وذلك بالنص بوضوح على حماية الدولة لأي طفل دون سن ١٨. ويتفق هذا القانون مع جميع الصكوك القانونية الدولية بشأن الأطفال، لأنه يعلق أهمية أساسية على منح الحد الأقصى من المزايا للأطفال، ويحظر التمييز غير العادل ويوفر الحماية لجميع الأطفال في البلد.

وضماناً للكفاءة في تنفيذ قانون حماية الطفل والأخذ بنهج منظم في معالجة هذه المسألة، أنشئت لجنة لحماية الطفل على كل من الصعيدين الوطني وصعيد مناطق الأقاليم، تضم ممثلين للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وخبراء يعملون من أجل حماية الطفل. وتعمل هذه اللجنة الآن بشكل كامل على جميع المستويات.

أما بالنسبة لصك حقوق الإنسان الدولي المتعلق بحماية الطفل، فقد قدمت تايلند تقريرها الوطني الثاني للجنة حقوق الطفل في نيسان/أبريل من هذا العام، وتنتظر تقديم تقرير آخر للجنة. ولكفالة اشتراك الأطفال في عملية الرصد الهامة المذكورة، تؤيد الحكومة أيضاً تقديم تقرير إلى اللجنة يقوم الأطفال بإعداده كاملاً.

والواقع أن حكومة تايلند تعلق أهمية كبرى على أعمال لجنة حقوق الطفل. وقد أعربت عن تأييدها الكامل لطلب اللجنة عقد حلقة عمل دون إقليمية في بانكوك في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بهدف مساعدة حكومات تايلند وفييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا والهند على تنفيذ توصيات اللجنة هذا العام. ويرد مزيد من

التفصيل بشأن التدابير الأخرى التي اتخذتها تايلند في البيان الذي قمنا بتعميمه.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد للجمعية العامة استمرار تايلند في التزامها بتحقيق أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، والأهداف الإنمائية للألفية، وبالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحماية الطفل سواء كانت طرفاً فيها بالفعل أو تعتزم الانضمام إليها قريباً. ونتطلع إلى التعاون في العمل مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل إيجاد عالم صالح لأطفالنا ولأطفال العالم.

السيد كومار (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن السفير إدياتويدي أديوزو أسمادي، الذي لا يستطيع أن يكون معنا عصر اليوم.

وبالنيابة عن وفدي، اسمحوا لي أبدأ بتهنئة الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/274، بشأن التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المحددة في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. وتتفق إندونيسيا مع الرأي القائل بأن التقدم الحالي الذي أحرزناه في بناء عالم صالح للطفل يشكل خطوة رئيسية في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية. ذلك أن برنامج بناء عالم صالح للأطفال هو امتداد للالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لما للاستثمارات الفعالة في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل من قدرة عالية للغاية على تقديم إسهامات ملموسة في الحد من الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي على نطاق واسع.

وترحب إندونيسيا أيضاً بتقارير البلدان التي اختارت أن تضمّن أهداف والتزامات ''عالم صالح للأطفال'' في سياساتها وصكوكها الإنمائية الوطنية، كاستراتيجيات الحد من الفقر، والخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية،بما فيها النُهج المتعددة القطاعات.

ويسر إندونيسيا أن تتبادل تجربتها في هذا الصدد. والواقع أن ''عالم صالح للأطفال'' بمثابة إطار تعزز حكومة إندونيسيا من خلاله التخطيط الوطني للتنمية من أجل الطفل والبرامج التي تركز على حقوق الطفل. وعلى هذا الأساس، جرى اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وأشركت عناصر مختلفة من المجتمع في تنفيذ خطط العمل الوطنية ذات الصلة لتهيئة أجواء سليمة ومؤدية لنماء الأطفال في إندونيسيا.

وأهم التطورات على الصعيد الوطني كما يلي: في الفترة السابقة على موعد انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل صدر قانوننا رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ بشأن حماية الطفل، وأنشئت اللجنة الوطنية المعنية بحماية الطفل. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في ضمان إنفاذ القانون رقم ٢٣ من خلال تدابير الرصد والتقييم.

وفي تموز/يوليه الماضي، احتفالاً باليوم الوطني للطفل، افتتحت الرئيسة السابقة ميغاواتي سوكارنوبوتري البرنامج الوطني للأطفال في إندونيسيا ٢٠١٥، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. ويغطي هذا البرنامج المسائل الرئيسية المتمثلة في صحة وتغذية الطفل، والأطفال وفيروس نقس المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الطفولة المبكرة ونماءها، وجعل التعليم الأساسي لمدة ٩ سنوات، وحماية الطفل. وفي نفس الوقت، افتتحت الرئيسة السابقة أيضاً حملات وطنية مختلفة عن التعليم للجميع وحظر التدخين في الأماكن المدرسية.

واسمحوا لي بأن أطلعكم الآن على معلومات عن بعض التقدم الجاري إحرازه في إندونيسيا وعن التحديات التي تؤثر في المجالات المواضيعية الرئيسية ذات الصلة بالنهوض برفاه أطفالنا.

ففيما يتعلق بمسائل الصحة، ترتبط أهداف السنوات الخمس المقبلة برؤية الحكومة المتمثلة في تحقيق تمتع إندونيسيا بالصحة بحلول عام ٢٠١٠. وتشمل الأهداف خفض عدد الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال الرضع، والحد من انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة وزيادة مرافق الصرف الصحي وإمدادات المياه النظيفة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وأما فيما يتعلق بالتعليم، فيبرز قانون إندونيسيا رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٣، عن نظام التعليم الوطني، الأهمية الكبرى للتعليم في البرنامج الإنمائي لإندونيسيا بصفة عامة. وينص هذا القانون على مخصصات كبيرة في الميزانية يتعين اعتمادها لدعم برنامج التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات بغية تعزيز نوعية التعليم الأساسي وتوفير الدعم المالي للأسر منخفضة الدخل حتى تستطيع إرسال أطفالها إلى المدرسة.

وأما فيما يتعلق بمسألة إيذاء الطفل، فتتخذ بالفعل تدابير متنوعة على صعيد السياسات بغية التصدي لهذه النكبة، على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. وتضطلع إندونيسيا في الوقت الحاضر بتنفيذ ثلاث خطط عمل وطنية عن استئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والاتجار بالنساء والأطفال. وإذ تدرك الحكومة الإندونيسية تماما الطابع العابر للحدود لهذه المسائل، فقد نظمت، بتعاون وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وبمشاركة جيرانها في المنطقة وخاصة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأستراليا، في شهر شباط/فبراير الماضي، مؤتمر باتام وأيدت مجموعة من الأعمال المتسقة لمكافحة الانتشار الواسع النطاق للاستغلال الجنسي للأطفال في المنطقة.

وفي جنيف في شهر كانون الثاني/يناير الماضي أجرت الحكومة الإندونيسية حوارا مع اللجنة المعنية بحقوق الطفل للنظر في تقرير إندونيسيا الدوري الثاني. وقد كان الحوار خصبا ومثمرا للغاية. وإدراكا للأهمية الكبيرة لذلك الحوار فيما يتعلق بالتقدم المتواصل في تنفيذ الالتزامات المختلفة في إطار الاتفاقية، تمت مراعاة عدة توصيات وملاحظات مقدمة من اللجنة وأدمجت في الاستراتيجيات الوطنية التي تتماشى مع سياسات إندونيسيا بشأن الأطفال.

وعلى الصعيد الإقليمي، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا التزامه بتوافق آراء بالي - نتيجة المؤتمر الوزاري التشاوري السادس لبلدان شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن الأطفال في عام ٢٠٠٣، ويتطلع إلى المشاركة النشطة في الاجتماع المقبل في كمبوديا في بواكير العام المقبل. وتعتقد إندونيسيا أن المبادرات الإقليمية تؤدي دورا مهما في تحقيق المزيد من التقدم نحو إنشاء عالم صالح للأطفال.

وتتشاطر إندونيسيا أيضا التحليل القائل بأن جوانب القوة والضعف في عملية المتابعة تتفاوت على جميع المستويات وعلى مختلف الأبعاد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتدابير تعزيز التآزر بين أهداف إعلان الألفية والأهداف التي وضعتها الدورة الاستثنائية للأطفال. وقد أحدث التركيز القوي على أهداف إعلان الألفية المتعلقة بحياة الأطفال تآزرا إيجابيا مع أهداف ''عالم صالح للأطفال''.

وحقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية تستفيد من التأييد الواسع النطاق من الوكالات التي لا تمثل ولاياتها إجراءات محددة من أجل الأطفال تعني أن القضايا المتعلقة بالأطفال تحتل مكانة عالية في جدول الأعمال الدولي. وترى إندونيسيا أنه ينبغي لكل بلد أن يستفيد الاستفادة القصوى من هذا الجو المشجع لتعزيز تقدمه صوب تنفيذ أهداف إعلان ''عالم صالح للأطفال'' على الصعيد الوطني.

وإزاء تلك الخلفية، تقدر إندونيسيا تقديرا عاليا الإسهامات الكبيرة لوكالات الأمم المتحدة المعنية وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في مساعدة البلدان على كفالة تحقيق الوفاء بالالتزامات تجاه أطفالها. وتناشد إندونيسيا أيضا الوكالات المعنية تعميق التعاون والمساعدة من أجل التقدم المستدام. وفي ذلك السياق، مما له أهمية خاصة التركيز على أن معظم أهداف ''عالم صالح للأطفال'' لن تتحقق إلا إذا صعدت الحكومات جهودها من خلال تخصيص الموارد والعمل على الصعيد السياسي على حد سواء.

ختاما، بما أن مستقبل الأمة يعتمد بقدر كبير على رفاهية أطفالها، فإن حكومة إندونيسيا مصممة تماما على المضي قدما بتعزيز وحماية حقوق الأطفال وكفالة ألا يكون إعلان ''عالم صالح للأطفال'' مجرد وعد فارغ.

وبينما نحن على دراية تامة بالتحديات التي تشكلها نقاط الضعف في القدرات المؤسسية والقيود على الميزانية وأيضا الصراع وعدم الاستقرار، فإننا ملتزمون جميعا ببذل قصارى جهودنا لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة. وفي هذا الصدد، ركز رئيسنا المنتخب الجديد، في بيانه الرسمي الذي أدلى به في الأسبوع الماضي بعد تنصيبه، على التزامه بالقضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة، وأيضا الحكم الرشيد، وكلها ستهيئ بيئة مواتية لتنفيذ ''عالم صالح للأطفال'' في إندونيسيا.

السيد غوناتيليكي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، أعادت وفود ١٩٠ بلدا تأكيدها على إيمان المجتمع الدولي بأن الأطفال هم حملة مستقبلنا وأقيم ذخر لنا، حينما اعتمدت هذه الوفود إعلانا وخطة عمل بعنوان ''عالم صالح للأطفال''.

وقد التزم ٦٩ من زعماء العالم وما يبلغ ثلاثة أضعاف هذا العدد من الوفود وقرابة ١٧٠٠ ممثل من المنظمات غير الحكومية وآخرون عديدون حضروا الدورة الاستثنائية بأهداف محددة زمنيا من أجل الأطفال والشباب، تستكمل وتعزز بقوة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، بتركيز خاص على تعزيز الحياة الصحية والتعليم الجيد وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف وكذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

وهذه أهداف سامية بالفعل. ومع ذلك، بالنسبة للبلدان التي ترزخ تحت وطأة الفقر المدقع والتي عليها أعباء ثقيلة لخدمة الديون يفقرها تدهور أسعار سلعها التصديرية فإن الاستثمار في الصحة والتعليم وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال أهداف بعيدة المنال بل أحلام بعيدة المنال. لقد أصبحنا الآن مدركين لكبر حجم المسؤوليات التي سيتعين على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أن تتحملها في عالم ننفق فيه ما يبلغ من تريليون دولار سنويا على التسليح و ٥٧ بليون دولار فقط على المساعدة الإنمائية.

ولننظر على سبيل المثال في الاستثمار الكبير الذي نحتاج إليه لتحقيق هدف واحد من أهداف الألفية ألا وهو التعليم الذي يتطلب أن يستكمل الأطفال في كل مكان، من الصبيان والفتيات على حد سواء، المسار الكامل للتعليم الابتدائي. ولتحقيق ذلك الهدف يتعين على كل بلد أن يوفر التعليم لجميع أطفاله، ونظراً لعدم مقدرة أغلبية الأسر في البلدان النامية وأقل البلدان نموا على توفير التكاليف المطلوبة، على سبيل المثال الرسوم المدرسية، فسيتعين توفير هذا التعليم من دون مقابل. وهذا القرار، من الحكومات التي يتعين عليها أن تمول نظم التعليم العامة، سيؤدي إلى ضغوط كبيرة نتيجة للأعداد الضخمة من المسجلين الجدد مما ينجم عنه إرهاق البنية التحتية المتوفرة.

وسيتعين، في المقام الأول، بناء فصول جديدة تدريب مدرسين جدد بغية جعل نسبة المدرسين إلى الطلاب مقبولة وعلى مستوى يمكن إدارته. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على تلك الحكومات النظر في كيفية حصول أفقر التلاميذ على الكتب المدرسية الأساسية والزي الموحد الضروري.

ومع مراعاة أن أغلبية الطلاب الجدد سيكونون من الأسر المنكوبة بالفقر، التي ليس لديها الغذاء الكافي، لنتذكر أن الأطفال الذين يصيبهم الدوار نتيجة للجوع لن يستطيعوا التركيز على دراستهم وسيتعين على السلطات أن تجد سبل ووسائل توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأطفال. وستشكل الموارد المطلوبة لتلك الأنشطة عبئا إضافيا على البلدان الفقيرة بالفعل.

إن الإجابة على تلك المعضلة هي مساعدة الحكومات بالموارد المطلوبة وعلى نحو مستدام، حتى الوفاء بأهداف الألفية. ووفقا للتقديرات الحالية، سيتعين الحصول على ٥٠ بليون دولار إضافية سنويا لتحقيق ذلك الهدف والأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ومن دون تحقيق نسبة ٠,٧ في المائة وهي هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، سيكاد يكون من المستحيل تحقيق تلك الأهداف.

لقد اقتبست رئيسة سري لانكا في خطابها أمام الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل قولا من الإله بوذا الذي ناقش قبل أكثر من ٥٠٠ ٢ عام قيمة الأطفال. وفي ذلك النقاش، طرح سؤالا ”ما هو كنز البشرية؟“ وأجاب ”الأطفال هم كنز البشرية“. وهكذا، في جملتين قصيرتين قال الإله بوذا ما هو ذو أهمية لجميع المجتمعات في جميع الأوقات: ليس هناك أي كنز أكبر قيمة للبشرية من أطفالنا.

إن الأطفال تحت سن ١٨ عاما يشكلون قرابة ٣٦ في المائة من سكان سري لانكا البالغين قرابة ٢٠ مليون. وقد وضعت سري لانكا حقوق الأطفال في أولوية عالية في جدول أعمالها السياسي.

تبلغ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في سري لانكا أكثر من ٩٠ في المائة للرجال والنساء، وهو ما يشهد على التزامنا منذ أمد طويل بالتعليم دون تمييز بين الجنسين. فمنذ عام ١٩٤٥ يتوفر التعليم في سري لانكا مجاناً من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية. علاوة على ذلك، يتم تقديم المساعدة للتلاميذ في شكل كتب وملابس مدرسية مجانية ومنح دراسية، ويوجد نظام منح دراسية للطلاب الجامعيين المحتاجين. ويمكّن هذا حتى أفقر أطفالنا من الطموح إلى كل الفرص التي يتيحها مجتمعنا. علاوة على ذلك، فإن التعليم إلزامي من سن الخامسة إلى الرابعة عشرة، ورُفع الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٤ عاماً. وقد ساعد هذا على الحد من عمالة الأطفال، التي تحدث في معظمها في القطاع غير الرسمي.

ومنذ عدة عقود، أعطيت الرعاية الصحية نفس مستوى أولوية التعليم. فخدمات الرعاية الصحية المجانية متاحة لجميع مواطني سري لانكا. ونحن فخورون بما نتج عن ذلك من انخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وتناقص كبير في معدل انخفاض وزن المواليد؛ وانخفاض معدل المواليد. والالتزام الثابت بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية أفضى إلى مؤشرات اجتماعية – اقتصادية مرتفعة لبلد ذي دخل بمستوى دخل بلدنا.

ولكن نظرا لمستوى الفقر الشديد في مناطق معينة من البلاد، أصبح سوء التغذية بين الأطفال عاملا مثيرا للقلق. وتقدم الدولة المساعدة إلى الأسر المنخفضة الدخل من خلال برنامج تخفيف حدة الفقر الذي تنفذه الحكومة. ولا بد أن نعترف بأنه عبر السنين تعرضت مخصصات الميزانية للتعليم والرعاية الصحية إلى ضغوط كبيرة. وكان أحد أكبر

التحديات في سري لانكا مؤخرا حماية الأطفال من تأثير الصراع المسلح الدائر منذ عقدين. ومع ذلك، تُوفر الرعاية الصحية والتسهيلات التعليمية على حساب الحكومة إلى جميع الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الصراع في البلاد. وهناك برامج لزيادة المنشآت التدريبية المهنية والتقنية لمن يتركون التعليم في تلك المناطق.

والأمر المفجع أن سري لانكا مازالت تواجه مشكلة تجنيد نمور تاميل إيلام للتحرير الأطفال كمقاتلين مسلحين – ولا يتعدى بعضهم سن العاشرة. وطبقا للتقارير التي تلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، جندت هذه المنظمة ٤٥٥٢ طفلا محاربا دون سن الثامنة عشرة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، رغم الالتزام الذي قطعته تلك المنظمة عام ١٩٩٨ للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، بعدم تجنيد الأطفال دون سن السابعة عشرة وبوقف استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال القتالية المسلحة.

وتقدر الحكومة الدور الذي تؤديه اليونيسيف في المتابعة الحثيثة لقضية الأطفال المحاربين مع نمور تاميل وفي وضع الترتيبات لإعادة تأهيل الأطفال الذين يطلق نمور تاميل سراحهم من حين إلى آخر.

ويسعد سري لانكا أن تعلن أن حكومتها، عقب مشاركة رئيسة سري لانكا في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، قد أطلقت خطة عمل وطنية من أجل الطفل لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. والاستراتيجية الشاملة المحددة في الخطة ترمي إلى ضمان إمكانية حصول الجميع على الخدمات التي يحتاج إليها الأطفال لتنميتهم الكاملة والحرة وأيضا ضمان إتاحة الفرصة لهم لتنمية قدراتهم الفردية في بيئة آمنة وتمكينية. وتسعى الاستراتيجية إلى توجيه الاهتمام والموارد صوب المناطق المهملة أو التي تفتقر إلى الموارد في البرامج الحكومية الجاري حاليا تنفيذها.

على سبيل المثال، في بلدنا، الخارج من صراع مسلح دام عقدين، لا تشمل المناهج والبرامج الدراسية لنظام التعليم الحالي سبل التحسين الحقيقي للعلاقات العرقية أو التشجيع على زيادة الفهم للتراث الثقافي والديني وتقاليد بلدنا الديمقراطية. ولذلك، سيحظى تعزيز قيم مثل السلام والتآلف الاجتماعي بأولوية كبرى في خطة العمل الوطنية.

ولقد أجرت الوكالات المانحة تقييما لاحتياجات المناطق المتضررة من الصراع والأقاليم المتاخمة لمثل هذه المناطق، وتم تحديد الجوانب التي تحتاج إلى إجراءات فورية. وهي تشمل ترميم البنية التحتية المادية المتضررة، والاحتياجات الخاصة للأطفال المتضررين من الصراع، والتعليم الرسمي، وعلى المدى القصير إعادة إدماج الأطفال الذين شُردوا داخليا.

وتم التسليم بأهمية المراقبة المنتظمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بصورة فعالة. وأقيم عدد من آليات التوجيه والتنسيق على مختلف الصعد دون الوطنية لمعالجة هذا الشاغل. وهي تشمل اجتماعات شهرية للاستعراض على صعيد المقاطعات وتقريرا مرحليا ربع سنوي.

ختاما، أود أن أتشاطر مع الجمعية رؤية أطفالنا لسري لانكا. الأطفال الذين يشاركون في عملية صياغة خطة العمل الوطنية سئلوا عن نوع العالم الذي يودون العيش فيه بعد عشر سنوات. فأجابوا قائلين: ”نريد أن نرى سري لانكا سلمية ومزدهرة؛ وعالما يتيح للأطفال فرصا متساوية؛ وغدا مشرقا لكل طفل“.

السيد ليزلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به من قبل ممثل بربادوس باسم الجماعة الكاريبية.

كما يشكر وفد بلدي الأمين العام على التقرير الشامل المعروض علينا اليوم. ويُظهر التقرير أن هناك نتائج مختلطة في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية، وأن هناك، لسوء الطالع، افتقارا إلى المتابعة المستمرة والمنهجية حتى الآن. ويعتقد وفد بلدي أن نظرنا في هذا البند في هذه الدورة سيعطي زخما جديدا لعملية المتابعة الحاسمة.

في الدورة الاستثنائية في أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمدت وفود ١٩٠ بلدا الإعلان وخطة العمل المعنونة ”عالم صالح للأطفال“. وألزمت الخطة الحكومات بمجموعة من الأهداف ذات المدة الزمنية المحددة من أجل الأطفال والشباب. ولكننا نعلم أن هذا لا يكفي؛ ولا يمكن أن يكفي عندما يموت كل عام أكثر من ١٠ ملايين طفل قبل أن يصلوا سن الخامسة، وعندما يكون هناك أكثر من ١٠٠ مليون طفل، خاصة الفتيات، لا يذهبون إلى المدارس، وهناك أكثر من ٦٠ مليون طفل ينخرطون في عمالة الأطفال.

إننا نعيش في عالم دائم التغيير تضاءلت فيه المسافات بفضل العولمة. ولكن هذا التقارب لم يقربنا بعضنا إلى بعض، ذلك لأن العولمة، كما تُمارس الآن، لم تثبت بعد نفعها لأطفال البلدان النامية. بل إنها تسببت على العكس في زيادة الفقر، والأطفال كما نعلم جميعا هم دائما أكثر المتضررين.

لقد ألزمتنا أهداف الألفية بتعزيز كرامة شعوبنا، خاصة ما يتعلق منها بأطفال العالم. وبشكل أكثر تحديدا، قررنا خفض عدد أفقر الناس بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وضمان حصول الأطفال على التعليم في كل مكان، الفتيان والفتيات على حد سواء؛ ووقف استخدام الأطفال ليقاتلوا ويموتوا في الصراعات المسلحة. هذه آمالنا، وينبغي بذل قصارى جهدنا لتحقيقها.

بالنسبة لنا في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يشكل الأطفال أكبر شريحة من سكاننا. وتنمية دولنا ترتبط بتنميتهم ارتباطا وثيقا. فإذا أريد لنا تحقيق تنمية بشرية مستدامة وذات مغزى يجب أن يذهب أطفالنا إلى المدارس، وأن تكون لديهم حدائق وملاعب آمنة، وأن يسلموا من المخدرات، وأن يكونوا قادرين على الوصول إلى مرحلة النضج قبل أن يصبحوا آباء.

وتشكل اتفاقية حقوق الطفل الإطار الشامل لبليز لأنها تسعى إلى حماية رفاه أطفال بلدنا والوفاء بالالتزامات في كل واحد من المجالات المعنية المتمثلة في تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد النوعية، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبليز ملتزمة تجاه أطفالنا، والتزمنا مقدس. ونستمر في إجراء التغييرات لتحسين حياة أطفالنا. ومنذ عام ١٩٩٩، تم تخصيص القسم الأكبر من ميزانيتنا الوطنية للتعليم. وما فتئت هناك زيادة في عدد المدارس الثانوية. وما زالت حكومة بليز تستثمر الملايين في تعزيز نظام التعليم المهني والتقني. ومن خلال وزارة التنمية البشرية، جمعت حكومتنا جماعة المنظمات غير الحكومية، والمعلمين وموظفي الحكومة بغية وضع خطة العمل الخاصة بنا، التي أرسيت تحت إشراف العين الفاحصة للجنة الوطنية للأسر والأطفال، وما زلنا ندعم جهود المنظمات غير الحكومية الأخرى في هذا الميدان. وتظهر العديد من مؤشرات قياس تقدمنا نحو تحقيق أهداف الاتفاقية تحسنا ملحوظا. وقمنا بسن قوانين جديدة لتوفير المزيد من الحماية لأطفالنا، بجعل الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم أمرا إلزاميا، ووفرنا المزيد من أوجه الحماية للأطفال عندما يكونون شاكين في محكمة من المحاكم. وفي العام الماضي، عقد مؤتمر قمة وطني للتعليم، شارك فيه جميع أصحاب المصلحة في مناقشات بشأن إصلاح نظام التعليم.

وأجريت مشاورات في جميع أنحاء البلد مع الأطفال حتى نتمكن من الحصول على إسهامهم وتوصياتهم.

إن الواقع المحزن المتمثل في إساءة معاملة الأطفال وارتكاب أعمال العنف ضدهم واستغلالهم واقع لم يتمكن أي منا في المجتمع الدولي من منعه بالكامل. ولكن بليز ملتزمة تماما بالقضاء على الممارسات التي تضر بأطفالنا وتمنعهم من التمتع بحقوق الإنسان الكاملة. وفي كانون الأول/ديسمبر العام الماضي، صدقت بليز على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وفي أيلول/سبتمبر العام الماضي، انضمت بليز إلى بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وأجيز قانون حظر الاتجار بالأشخاص في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وهو يشمل أحكاما لحماية الأطفال من جميع أشكال الاتجار، بما فيها الاستغلال الجنسي. كما أنه يتضمن أحكاما للتوعية العامة ولحماية أسر الضحايا عند الاقتضاء، ولمحاكمة المجرمين، ولتعويض الضحايا وتجميع الإحصاءات. وأنشئت قوة عمل متعددة الثقافات للإشراف على تنفيذ القانون.

وكما هو معلوم جيدا، فان وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعصف بالعالم ويهدد آفاق التنمية للعديد من الدول. ومنطقة البحر الكاريبي هي ثاني أكثر المناطق تضررا في العالم، ولم تُستثن بليز من هذه الآفة. وشنت حكومة بليز حملة واسعة على الوباء من خلال توفير الرعاية والعلاج وبرامج الوقاية، بالترافق مع زيادة الوعي والأنشطة التعليمية. وفي عام ٢٠٠٣، أطلق الصليب الأحمر في بليز برنامج ”نستطيع بالعمل معا“، وهو برنامج تعليم عن طريق الأقران للمراهقين يشمل كل البلد ويستهدف الشباب، الذين هم أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما تم مؤخرا استكمال برنامج معنون ”إجراء تقييم سريع لحالة الأيتام والأطفال المعرضين لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“.

ووضعت بليز خطة عمل وطنية للأطفال والمراهقين للفترة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٥. وتوفر الخطة إطارا شاملا للإجراءات الرامية إلى ضمان أن يعيش جميع الأطفال في بليز في ظروف مواتية لتنميتهم المثلى البدنية والفكرية والنفسية والروحية.

واسترشد وضع خطة العمل الوطنية للأطفال والمراهقين بالأولويات الإنمائية الوطنية لبليز، وكذلك بالصكوك الدولية التي تعالج تنمية الأطفال والمراهقين بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع ونتائج وثيقة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

ولذا، فإننا نسعى إلى مضاعفة جهودنا لضمان أن يستمر أطفال العالم، وخاصة أطفال بليز، في الازدهار والرفاه وحتى نتمكن من بناء عالم صالح حقا لأطفالنا.

السيد ماكايات – سافويس (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أولا، يود وفدي أن يؤكد على الأهمية التي نوليها للاستعراض الدوري لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ولنتائج المؤتمرات التي عقدتها مؤخرا الأمم المتحدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

والأمر الهام هو أن نقيم بشكل دوري التقدم المحرز والعقبات التي تواجه التنفيذ على أرض الواقع لنتائج الاجتماعات الرئيسية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن مؤتمر القمة المقرر عقده في الذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة والرامي إلى استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يشكل خطوة جوهرية. ولذلك السبب يود وفدي أن يهنئ الأمين العام بالتقرير الممتاز (A/59/274) الذي قدمه في ذلك الصدد.

ويود وفدي أن يدلي ببعض الملاحظات على البند ٤٠ بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويؤكد التقرير الشامل للأمين العام بإيراد حقائق معينة على أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لبناء عالم صالح للأطفال.

وقبل عامين، في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، أكد رؤساء الدول والحكومات في هذه القاعة من جديد على التزامهم بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرروا أن يغيروا العالم من أجل الأطفال ومع الأطفال.

وفي الإعلان التي اعتمد في نهاية المؤتمر، قطع الرؤساء التزاما تجاه التنمية البشرية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأكبر للأطفال. واليوم، حتى وإن تحقق تقدم يدعو إلى التشجيع، يتعين علينا أن نقر بأن علينا أن نسعى بجدية أكثر لتحقيق أهدافنا.

وفي الواقع، ما زال اليوم يموت ١٠ ملايين طفل كل عام جراء أمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها. وهناك ١٠٠ مليون طفل، ٦٠ في المائة منهم فتيات، لا يلتحقون بالمدارس. ويعاني ١٥٠ مليون طفل من سوء التغذية. وهناك الملايين من الأطفال ضحايا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والصراعات والاستبعاد والتمييز وغيرها من الآفات، بينما لا يزال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية في البلدان الفقيرة غير كاف.

وبالتالي، فإن الأمر الأساسي هو أن نواصل جهودنا في الأولويات الأربع المحددة في إعلان ”عالم صالح للأطفال“: ألا وهي تعزيز الحياة الصحية، والحصول على التعليم الجيد النوعية، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره مدعو مباشرة إلى تجديد جهوده من أجل الأطفال.

وتشارك حكومتي في ذلك الشعور بالقلق، وقد اتخذنا مختلف التدابير والإجراءات لتعزيز وحماية الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في حالة صعبة.

وعلى الصعيد المؤسسي، أدى ذلك إلى إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، المسؤولة عن توجيه وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز رفاه الأطفال، ولجنة مشتركة بين الوزارات لتعزيز اتفاقية حقوق الطفل ووحدة للتخطيط والرصد، مسؤولة عن جمع المعلومات عن حالة الأطفال وعن تحليل ونشر هذه المعلومات.

وعلى صعيد المفاهيم، فإن هناك استراتيجيتين حكوميتين تتناولان مسائل الأطفال: وهما خطة العمل الوطنية للأطفال، التي تحدد الأهداف والأنشطة استنادا إلى توصيات مؤتمر القمة العالمي، والخطة الوطنية للتنمية الصحية.وتوفر هاتان الآليتان الإطار الذي يسعى فيه بلدي جاهدا، بالتعاون مع شركائه الإنمائيين، إلى تنفيذ خطة عمل الدورة الاستثنائية والأهداف الإنمائية للألفية.

والإنجاز الهام الآخر الذي تحقق في الأعوام الأخيرة هو إنشاء برلمان للأطفال، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بغية السماح لهم بالمشاركة في المناقشات واتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تهمهم.

يشكل ذلك البرلمان الذي تترأسه فتاة عمرها ١٧ سنة منتدى للمناقشة وحرية التعبير والتبادل بين الأطفال ويشركهم في تنفيذ الاتفاقية وكذلك في متابعة تنفيذها. ومطلوب منه أيضا تعليم الأطفال بشأن مسؤولياتهم، وأن يكون وسيلة للدعوة من أجل توعية البرلمان والسلطات الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال، والمبادرة بتقديم مقترحات تشريعية لصالح الأطفال لعرضها على البرلمان. وفيما يتعلق بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة،

يؤيد بلدي جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ويعرب عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وضع صكوك ومعايير جديدة لحماية الأطفال. وإنه لفي هذا السياق وبهدف تنفيذ اتفاقية أوتاوا لسنة ١٩٩٩، قام بلدي بتدمير أكثر من خمسة آلاف لغم أرضي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لوقاية الأجيال الحالية والمقبلة من تلك الآفة. وأود أن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن الشكر لكندا والأمم المتحدة على المساعدة المالية والتقنية التي قدمتاها لنا.

وقررت الحكومة الكونغولية، في إطار سياستها الاجتماعية، أن تجعل من مكافحتها للفقر الذي يعاني منه أغلب الأطفال حجر الزاوية في سياستها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، قررت الحكومة، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الحد من سوء التغذية، وخاصة بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، من خلال اعتماد نُهج كلية إزاء مشاكل سوء التغذية لدى الأطفال ولدى المجتمع وكذلك من خلال اللامركزية في أنشطة مراقبة التغذية. كما تتضمن الاستراتيجية تعزيز قدرات العاملين الصحيين على المستوى الوطني وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الضرورية.

وفيما يتعلق بالصحة، ما زال آلاف الأطفال يموتون قبل بلوغ سن الخامسة. وترجع ٧ وفيات من كل ١٠ إلى الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال والحصبة، التي كثيرا ما تربط بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز. ولمعالجة هذه المشكلة، تسعى الحكومة إلى تحسين الخدمات الصحية وتعزيز قدرات الجماعات، وتوفير التوعية الغذائية. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيدة بشراكتها مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التي مكنت أنشطتها الميدانية من تخفيف آثار الأزمات الإنسانية الخطيرة التي نجمت عن الصراع والتي أدت إلى تشريد السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد مكن توزيع الأدوية والأغذية؛ وحملات التلقيح والأنشطة الأخرى المخططة لمكافحة الملاريا والإسهال وفيروس فقدان المناعة البشرية الإيدز؛ وإقامة خدمات الاستشارة النفسية والاجتماعية وحملات تسجيل المواليد، في بلدي، الكونغو، من تجنب أسوأ العواقب.

وفي المسائل التربوية، تعمل حكومتنا، مع الشركاء الإنمائيين والجماعات المحلية، على إصلاح مباني المدارس التي دمرتها الحرب والعودة إلى المستويات العالية من المواظبة على الدراسة التي كانت لدينا إلى غاية نهاية الثمانينيات.

في الواقع، انخفض التسجيل في المدارس، حسب إحصائيات اليونيسيف، بـ ١٩ في المائة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ بسبب الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية خلال التسعينيات. كما لاحظنا خلال نفس الفترة أن ٥٠٠ ٢٤٧ طفل لم يلتحقوا بالدراسة. وبالتالي، يتعين على الحكومة زيادة نسبة التسجيل وسد نقص المعلمين، وخاصة في المناطق القروية، وتوفير التدريب وإعادة التدريب للمعلمين. أخيرا، تواصل الكونغو، في مجال التربية، جهودها لضمان حصول الأولاد والبنات بشكل متساو على التعليم.

إن أمامنا مهمة كبيرة. والأهداف المتمثلة في الحد من الفقر إلى النصف وتوفير التعليم الابتدائي لكل الأطفال مع حلول ٢٠١٥ والأهداف الأخرى التي اعتمدناها كلنا أهداف نبيلة ومناسبة تماما. ولدى المجتمع الدولي الأطر المؤسسية اللازمة، وكذلك وسائل التنفيذ التي تم حديدها في نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب على الجميع الوفاء على نحو عاجل بالالتزامات التي تعهدوا بها في الفقرات ذات الصلة من نصوص المؤتمرات، أي خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وتوافق آراء مونتيري.

يجب أن يستمر القرار ٥٧/٢٧٠ باء المتعلق بتطبيق ومتابعة نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم في إلهام الدول والمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، للمزيد من المشاركة في تنفيذ خطة ''عالم صالح للأطفال''.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو، نحن مصرون على النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها من خلال استعمال كل الوسائل المتاحة لنا ومن خلال مساهمتنا في بناء عالم ينعم بالسلام والازدهار للجميع.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن الامتنان للأمين العام على تقريره بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الوارد في الوثيقة A/59/274، حيث يوجد وصف مفصل للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الالتزامات التي أعلن عنها في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''عالم صالح للأطفال''.

إن حماية حقوق الأطفال أولوية في السياسة الوطنية لكازاخستان. وهناك اليوم أكثر من خمسة ملايين طفل يعيشون في بلدنا. ولكل واحد منهم، حسب دستور كازاخستان، الحق في الرعاية والتغذية وتلقي الدعم من الدولة. وقد تم إدماج الأهداف العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الوثائق القانونية المعيارية وفي البرنامج الوطني الذي اعتمده بلدنا ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤. وبمشاركة نشطة من المنظمات غير الحكومية، أنشئ فريق عمل وطني ولجنة مشتركة بين الوكالات إضافة إلى الهيئات التي تعمل بشأن القضايا المتصلة بأمور الكفالة والوصاية، وذلك من أجل حماية حقوق الأطفال.

وترى كازاخستان أن نتيجة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل وثيقة الصلة بالموضوع على نحو خاص. فخلال الدورة الاستثنائية، تم اعتماد إعلان وخطة عمل بعنوان ''عالم صالح للأطفال''. وتفتح مجموعة الإجراءات التي وافق عليها مجتمع الأمم من أجل تحقيق الأهداف الخاصة لفائدة الأطفال والشباب الباب أمام إمكانية العمل بطريقة فعالة وهادفة في مختلف المناطق لوضع خطط العمل الوطنية.

والنتائج الإيجابية للعمل الرامي إلى تنفيذ التزامات الدورة الاستثنائية في كازاخستان حفزت على إحراز المزيد من التقدم في اتخاذ تدابير فعالة لحماية الأطفال، وفي المقام الأول الأطفال الذين لم يعد يرعاهم والداهم، والأطفال المرضى وذوي المشاكل السلوكية. ونشهد في بلدنا استقرارا في الحالة الاجتماعية والاقتصادية كما أن مؤشراتنا الديمغرافية الأساسية أكثر تشجيعا. على سبيل المثال، كانت هناك لأول مرة، بدءا من سنة ٢٠٠٠، زيادة في معدل المواليد وكذلك زيادة في السكان أنفسهم. فقد عرف معدل الوفيات مرحلة من الاستقرار. وبغية الحد من وفيات الأطفال وحدوث أمراض الطفولة المبكرة، تنفذ حكومة كازاخستان، مع المنظمات الدولية، عددا من البرامج من مثل ''الأمومة الآمنة'' ورعاية المواليد والتحصين والرصد الشامل لأمراض الأطفال ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل والترويج للرضاعة الطبيعية وغيرها. وكازاخستان توفر المساعدة المستهدفة لما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ طفل بغية مساعدة الأسر المحرومة والأسر التي لديها العديد من الأطفال. كما أنشأت صندوقا لمحو الأمية في جميع المدارس العامة، يتعين أن تخصص له السلطات المحلية نسبة ١ في المائة على الأقل مما تنفقه على المدارس.

وكازاخستان تتفهم أهمية القضاء على عمالة الأطفال بصورة فعالة، ولهذا، صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، إلى

جانب الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها.

وفي مجال التعليم، يجري العمل لتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى إصلاح. وكازاخستان قد صممت مفهوماً لتطوير التعليم يستمر العمل به حتى عام ٢٠١٥. ونركز في الوقت الحالي على نوعية التعليم، ونعمل على تعزيز سلسلة جديدة من الكتب المدرسية وبرامج تدريب المعلمين.

ومن بين الجهود الرامية إلى وقف انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، تم تصميم وتنفيذ برامج خاصة للتوعية لتهيئة بيئة مأمونة ومؤاتية للأطفال والآباء والمعلمين. وتولي كازاخستان أهمية كبرى لحماية الأطفال من المعاملة القاسية والاستغلال الجنسي والاستغلال من خلال عمالة الأطفال. ولذلك، صادقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل- الأول بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والثاني بشأن الزج بالأطفال في الصراع المسلح.

وفي الوقت الحالي، تعكف حكومة كازاخستان على تطوير برامج مختلفة، أحدها بشأن حماية الأطفال للفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٠.

وفي إطار التدابير لمتابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، شاركت حكومتنا في اجتماع حكومي دولي عقد في سراييفو في أيار/مايو الماضي، عرضت خلاله تقريراً مفصلاً عن أحدث التطورات والإنجازات التي شهدتها كازاخستان فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل.

ونحن على ثقة من أن التدابير الفعالة في ميادين الرعاية الصحية والتعليم وحماية الأطفال يمكن أن تساعد في تهيئة ظروف تفضي إلى تخفيض كبير في معدل الفقر وتحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي. ولذلك، يحدونا الأمل في أن منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ستظل ملتزمة بدعم المبادرات الوطنية والتعاون الوثيق مع الحكومات والدول الأعضاء.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): لقد أدلى الممثل الدائم لبربادوس صباح هذا اليوم باسم الجماعة الكاريبية، ونحن نؤيد بيانه.

وأود الآن فحسب أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية فيما يتعلق بالتدابير المحددة التي اتخذتها جامايكا لتنفيذ خطة العمل الناتجة عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعنونة ''عالم صالح للأطفال''.

إن المجالات الرئيسية الأربع للعمل التي حددتها الدورة الاستثنائية هي الصحة والتعليم والحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بالصحة، اتخذت حكومة جامايكا خطوات لزيادة الرعاية قبل الولادة وخدمات الولادة. ونتج عن ذلك انخفاض في معدل وفيات الرضع، الذي انخفض الآن إلى ٢٤,٥ في الألف بعد أن كانت النسبة ٢٧ في الألف عام ١٩٩٠. كما حدث انخفاض في معدل وفيات الأمهات الحوامل خلال نفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت تغطية إعطاء اللقاحات للأطفال إلى أكثر من ٩٥ في المائة، وهناك شواهد من العيادات التابعة للأبرشيات تشير إلى إنجاز خطوات كبيرة في مكافحة سوء التغذية بين الأطفال.

أما بالنسبة للتعليم، فثمة تحسن مطرد في تعليم الأطفال في سن مبكرة وفي إطار سياسة الحكومة القائمة على توفير التعليم الأساسي للجميع. وبرنامج التعليم والتنمية للطفولة المبكرة يركز على تحقيق هدف زيادة معدلات

الالتحاق بالمدارس ونواتج العملية التعليمية. وبرامج الإطعام في المدارس لتحسين التغذية للأسر الريفية الفقيرة تمثل جانباً آخر من الاستراتيجية المتبعة لتحقيق تلك الأهداف.

وحماية الأطفال من الإيذاء تخضع للتشريع والرصد المستمرين. وقد تم تشديد العقوبة في قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وقانون العنف الأسري، مع تحريم سوء معاملة الأطفال، سواء في البيت أو في المؤسسات العامة. كما صدرت تشريعات لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون رعاية الطفل وحمايته، الذي دخل حيز النفاذ في آذار/مارس من هذا العام، يمثل نظاماً شاملاً يتألف من زهاء ٢٠ قانوناً منفصلاً، يوفر الأمان للأطفال والحماية القانونية ضد الإيذاء البدني وسرقة الأطفال ومختلف أشكال الاستغلال.

أما بالنسبة لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد تواصل بذل الجهود من خلال التعليم العام والتوعية وخفض خطر انتقال العدوى إلى الأطفال الرضع. وكان لذلك بعض التأثير، فيما تستمر الجهود لبلوغ الهدف المتمثل في تخفيض نسبة الرضع المصابين بالفيروس إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالآليات الإدارية، نولي اهتماماً خاصاً للتعزيز المؤسسي لحماية الأطفال. وتمثل خطة العمل الوطنية المعنية بالأطفال في جامايكا برنامجاً شاملاً ومنسقاً في إطار يهدف إلى النهوض بحقوق الطفل. وتحت رعايتها، أنشئت وكالة نماء الطفل بغية تحقيق التنمية المتكاملة عن طريق وضع وتنسيق وتنفيذ البرامج والسياسات اللازمة للوفاء بالتزامات الأمة حيال أطفالها. وكجزء من ذلك الإطار، هناك مؤسسة من مؤسسات حقوق الإنسان تعنى خاصة بحماية الطفل وتدافع عن الأطفال. ويتحمل ذلك المكتب مسؤولية استعراض ملاءمة وفعالية القانون والممارسات المتصلة بحقوق الأطفال وتقديم المعلومات للأطفال حتى يفهموا عمل هذا المكتب والمساعدة والعمل بالنيابة عن أي طفل انتهكت حقوقه.

كما تقدم وحدة الأحداث في قوة الشرطة الدعم لمحاكم الأسرة ومحاكم الأحداث، وأُنشئت وحدة لدعم الضحايا بغية مساعدة ضحايا الجرائم العنيفة من الأطفال. وتؤكد كل هذه التدابير الجديدة التي تنظر بها حكومة جامايكا إلى التزامها بالنهوض برفاه أطفال الأمة والتوافق مع معايير المجتمع الدولي.

ولكن ما زال علينا أن نقوم بالكثير، لاسيما في أفقر المجتمعات. وتواصل حكومة جامايكا استخدام الموارد المتاحة على أحسن وجه، لكنها ليست كافية لتمكيننا من بلوغ الأهداف التي جرى تحديدها. لهذا، نحن نحث على استمرار المساعدة لهذا الغرض. ونقر بمستوى المساعدة الهام الذي قدمه مكتب اليونيسيف في جامايكا، والذي ساهم مساهمة هائلة في التمكين من تحقيق بعض المكاسب عن طريق دعمه وتعاونه.

أخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لمكتب اليونيسيف على مساهمته القيمة في جهود الإغاثة المتعلقة بالإعصار المداري منذ شهر أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلدي هذه الفرصة تقديرا كثيرا ليطلعكم على ما نقوم به في كندا لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ والتي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢، المعنية بالطفل.

وإن ضمان أن يصبح الأطفال أصحاء وقادرين على التكيف وشاعرين بالمسؤولية الاجتماعية و مواطنين ملتزمين من أهم أولوياتنا. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدمت

حكومة كندا إلى الأمم المتحدة خطة عملها الوطنية المسماة ''كندا صالحة للأطفال''. وتمثل هذه الوثيقة، التي أعدت بمساعدة كنديين من جميع قطاعات المجتمع، استجابة كندا الرسمية للالتزامات التي أخذتها على عاتقها في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. وهي تعكس المسائل الرئيسية التي تؤثر على الأطفال اليوم وتقترح فرصا للعمل يمكن لجميع الكنديين أن يغتنموها لتحسين حياة الأطفال ليس في كندا فحسب، ولكن عبر أرجاء العالم.

وعلى الرغم من أن معظم الأطفال في كندا على ما يرام، لا تزال هنالك تحديات كثيرة. وقد أُجريت مشاورات مستفيضة، لتتسنى معالجة المجالات ذات الأولوية وفرص العمل على نحو تعاوني. وأشركنا الشباب في مشاوراتنا في هذا الصدد. كما أشركنا جميع مستويات الحكومة وكذلك المنظمات غير الحكومية والمهنية والدينية ومجموعات السكان الأصليين والأفراد والقطاع الخاص. وقد أكدت هذه المشاورات المواضيع الأساسية الأربعة لخطة عملنا الوطنية، وهي: دعم الأسر وتعزيز المجتمعات وتعزيز الحياة الصحية وحماية الأطفال من الأذى والنهوض بالتربية والتعليم. وتتسق هذه المواضيع مع جدول أعمال حكومة كندا بشأن الأطفال وكذلك مع خطة ''عالم صالح للأطفال''.

(تكلم بالفرنسية)

تؤكد خطة عملنا ''كندا صالحة للأطفال'' أيضا على الأهمية التي توليها كندا للاضطلاع بدورنا في مساعدة الأطفال عبر أرجاء العالم. ومازلنا بصدد تنفيذ خطة عمل الوكالة الكندية للتنمية الدولية بشأن حماية الأطفال، مع تركيزها الاستراتيجي على دعم العمال الأطفال والأطفال المتأثرين بالحروب.

وعلى مدى فترة خمس سنوات، خصصت الوكالة الكندية للتنمية الدولية ١٢٢ مليون دولار للمشاريع الرامية إلى مساعدة هؤلاء الأطفال. وبينما تلتزم كندا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، فهي تركز بصفة خاصة على الأهداف المتعلقة بالأطفال. فقد وعدت كندا، مثلا، بأن تضاعف استثمارها في التعليم الأساسي في أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٥، مما يعني أننا سنستثمر ١٠٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٥، بغية المساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع في أفريقيا. وتضاف تلك الموارد إلى التزام كندا بأن تضاعف أربع مرات مساعدتها الإنمائية للتعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلاوة على ذلك، اتخذت التدابير التشريعية اللازمة لحماية الأطفال من الاستغلال. كما أننا سنعقد، في عام ٢٠٠٥، مشاورات على صعيد أمريكا الشمالية بخصوص دراسة الأمم المتحدة المتعلق بالعنف ضد الأطفال. ونود أن نؤكد أن الأطفال والشباب سيشاركون في العملية التحضيرية وفي المشاورات ذاتها.

وسنواصل التعاون لضمان إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة ليصبحوا أفرادا أصحاء ملتزمين. وكندا، بوصفها من الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل، ملتزمة بضمان أن يكون لأفضل مصالح الأطفال دور مركزي في جميع برامجنا وسياساتنا. وينعكس هذا الالتزام انعكاسا واضحا في الوثيقة المعنونة ''كندا صالحة للأطفال''، التي تدعو جميع الكنديين إلى النظر في كيفية مساهمتهم في تحسين حياة جميع الأطفال.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يسعدني أن نجتمع اليوم وقضايا الطفولة تحظى بأولوية بارزة على جدول أعمال الأمم المتحدة ومنظومتها بشكل خاص. وعلى جدول أعمال دول العالم ومؤسساتها بشكل عام. ولا تكاد

تخلو أية وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، سواء كان ذلك في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، من الإشارة إلى الأطفال وضرورة خدمة مصالحهم في وقت السلم أو في الصراعات المسلحة. وانطلاقا من إيمان حكومة بلادي بأن أطفال اليوم هم قادة المستقبل، وبأن إعدادهم وحمايتهم وتنميتهم بشكل جيد هو الأساس لتحقيق مستقبل أفضل للمجتمع. تحتل قضايا الطفولة مكانة خاصة جدا في سلم اهتماماتها. ويتجلى ذلك من خلال الخطط الوطنية التي يتابع تنفيذها برعاية دؤوبة من أعلى سلطة سياسية في سورية، حيث يولي السيد الرئيس بشّار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، قضايا الطفولة اهتماما كبيرا ويتابع المشاريع والأنشطة التي تخدم رعاية الطفولة، سواء في الريف أو في المدينة.

وقد تم تشكيل اللجنة العليا للطفولة منذ عام ١٩٩٩ وتضم جميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية، وغايتها معالجة جميع قضايا الطفولة ومتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت سورية عليها في عام ١٩٩٣، إضافة إلى تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل التي عقدت في عام ٢٠٠٢. وفي هذا المجال، وضعت الحكومة السورية خطة وطنية مستقبلية للاهتمام بالطفل السوري ستمتد اعتبارا من هذا العام ولغاية عام ٢٠١٥، وتشمل المجالات الصحية والتربوية وثقافة الطفل وحماية الأطفال من الإيذاء والعنف والاستغلال ورعاية ذوي الحاجات الخاصة.

إن الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي متوفران مجانا للجميع ذكورا وإناثا في سورية. ونشير إلى أنه حصل ارتفاع كبير في معدلات الاستيعاب وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي وفي الحد من التسرب. كما تقوم وزارة التربية بتطوير المناهج التربوية وخاصة في إدخال مفاهيم حقوق الطفل في المناهج الأساسية. وجدير بالذكر أن نسبة الإناث بلغت ٤٨ في المائة من مجموع طلاب ما قبل المرحلة الجامعية.

لقد شهدت بلادي عقد مؤتمر وطني للطفولة برعاية عقيلة السيد رئيس الجمهورية في شهر شباط/فبراير الماضي، صدر عنه عدد من التوصيات كان أهمها إقامة مرصد وطني للطفولة توكل إليه مهام وضع الخطط التنفيذية والإشراف على تطبيق تشريعات حماية الطفل ومتابعتها وتلقي الشكاوى وتوفير قاعدة بيانات للطفولة.

وشاركت سورية في المؤتمر العربي الثالث لحقوق الطفل الذي انعقد في تونس الشقيقة في بداية هذا العام وتمحور حول خطة العمل العربية للطفولة. وستشكل هذه الخطة مصدرا آخر للدول العربية في وضع خططها المتعلقة بالطفولة.

كما انضمت سورية على المستوى الدولي إلى البروتوكولين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل – وقد تم رفع سن العمل إلى ١٥ عاما – وأيضا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

ونود في هذا السياق أن نثني على عمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة والسيدة بيلامي ومكاتب اليونيسيف في الشرق الأوسط ومكتب دمشق على الجهود التي يقومون بها لصالح الأطفال.

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال الطفولة، فإن حكومة بلادي لا تستطيع أن تشمل كل أطفال سورية بها، حيث ما زال يعش الآلاف من أطفال سورية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. ويعاني هؤلاء الأطفال مثلما يعاني أشقاؤهم

الفلسطينيون بشكل يومي من ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية، مثل إغلاق المؤسسات التعليمية وتدميرها في كثير من الحالات وحظر الكتب والمناهج العربية في المدارس وفرض المناهج الإسرائيلية بدلا منها في محاولة تهدف إلى محو الانتماء الوطني لدى الأجيال الناشئة.

وكلنا أمل في أن يتابع السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في التراعات المسلحة، وضع هؤلاء الأطفال وتعريف المجتمع الدولي بمأساتهم وإلزام إسرائيل باحترام حقوقهم وخاصة حقهم في الحياة.

إن الاهتمام بالطفولة ومتابعة كل ما يواجهها من تحديات، ووضع الحلول المناسبة للمشاكل دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، مهمة لا تنتهي. ونؤكد أن الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة مؤهلة لتنسيق جهودنا وحشد إمكانياتنا لضمان غد أفضل لأجيال المستقبل وللبشرية جمعاء.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم لنناقش الشوط الذي قطعناه في بلوغ أهداف نتائج الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ ولنستخلص الدروس حول كيفية تعزيز جهودنا حتى نتمكن من بلوغ الأهداف التي لم يتم بلوغها حتى الآن. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره بشأن متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، الوارد في الوثيقة A/59/274.

لقد مرت أوغندا بفترة مضطربة لما يقرب من عشر سنوات بسبب عدد من الأنظمة الدكتاتورية التي دمرت البنية التحتية العامة وأعاقت إيصال الخدمات الاجتماعية مما ألحق الضرر بالحكم الرشيد. ونتيجة لهذا، فإن معدل وفيات الرضّع كان مرتفعا.

ومنذ أن تولت حكومة حركة المقاومة الوطنية السلطة في أوغندا في عام ١٩٨٦، بدأ البلد يشهد عملية تأهيل. وقد مكننا هذا من بلوغ بعض الأهداف، بما فيها كفالة صحة وتغذية الأطفال، وتخفيض معدل وفيات الرضّع، وكفالة التعليم الابتدائي الشامل، وضمان ولادة الأطفال الآمنة، وتنظيم الأسرة، واستئصال الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام وإدراج الأهداف في الأنشطة الرئيسية لخطة استئصال الفقر.

وفي مجال تعزيز الحياة الصحية، أعادت الحكومة الأوغندية تأهيل البنية التحتية الصحية. ويجري تدريب العاملين في الميدان الطبي، وتنفيذ برامج الأمومة السليمة بشكل متزايد ليتسنى للنساء أن يستفدن من خدمات تنظيم الأسرة والعناية المتعلقة بالولادة. وأنشطة التدخل في ذلك الميدان تقوم على أساس الأسرة والمجتمع المحلي معا.

وقد تم تحصين أكثر من ٨٤ في المائة من الأطفال على مستوى البلد وتساعد شراكة دحر الملاريا العالمية في رسم خطط استراتيجية للسيطرة على ذلك المرض، بما في ذلك اتخاذ التدابير الوقائية مثل الناموسيات ومعالجة الأطفال في الوقت المناسب. والحكومة عاقدة العزم على عكس معدل وفيات الرضّع، الذي ارتفع بعض الشيء بسبب استفحال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لقد كان دور منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية حاسما، لا سيما في الحملة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في الحصول على لقاحات عالية الجودة، وزهيدة الكلفة.

وارتفعت نسبة توفير المياه الصالحة للشرب في أوغندا من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٦٠ في المائة على مستوى البلد، ومن ١٧ في المائة إلى ٧٠ في المائة في المناطق الحضرية.

وبغية توفير التعليم الجيد، بدأت حكومة أوغندا برنامجا للتعليم الابتدائي الشامل، أدى إلى ارتفاع مستويات الالتحاق بالدراسة من ٢,٥ مليون في عام ١٩٨٦ إلى ٧,٥ مليون اليوم. وقد ازداد عدد الفرق الدراسية والرقم المستهدف هو ١٤٨ ٠٠٠ غرفة في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٧. كما ارتفع عدد مدرسي المدارس الابتدائية بحوالي ٣٠ ٠٠٠ مدرس. وقد التحق بعض الأطفال بمدارس ابتدائية خاصة، بفضل سياسة أوغندا ذات المسارين، حيث يمكن للقطاع الخاص، مع تحرير النظام المدرسي، أن يساهم في التخفيف من العبء الملقى على كاهل الدولة.

وفي إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تمكنت أوغندا من زيادة الإنفاق على مدارسها الابتدائية، بفضل إعادة جدولة الديون وإعفاء الديون. وستباشر أوغندا التعليم الثانوي الشامل في المستقبل القريب ويجري تحسين المناهج الدراسية من خلال إلغاء التمييز بين الجنسين.

وتعمل المنظمات غير الحكومية مع حكومة أوغندا على المساعدة في توفير التعليم لجميع الأطفال. وبناء على طلب من الحكومة، ما فتئت حملة منظمة إنقاذ الطفولة، على سبيل المثال، تنفذ بنجاح، منذ عام ١٩٩٩، برنامج بدائل التعليم غير الرسمي القائم على أساس الجماعة المحلية، ومحوره الطفل. وهذا البرنامج يساعد الأطفال الذين لا يستطيعون، بخلاف ذلك، الالتحاق بالمدارس.

وعند مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا، تُرجم الالتزام السياسي على أرفع مستوى، مقروناً بالصراحة إزاء المشكلة، إلى برامج دعم وتوعية من أجل سياسات وبرامج أفضل، تشمل سلامة الأمومة، وسياسة للصحة الجنسية الإنجابية تستهدف زيادة عدد المستشفيات الملائمة للأمهات والأطفال، واللامركزية من أجل الوصول بصفة خاصة إلى الأمهات على المستوى الشعبي، ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل الذي يشمل إعطاء أدوية العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، وتقديم المشورة والاختبارات الطوعية، وتعليم الفتيات. وتسهل حملات التوعية صنع القرار المستنير، خاصة بين الأزواج المصابين بالفيروس، وتشجع تغيير السلوك من خلال برنامجنا المعروف باسم ”ABC“، الذي يدعو إلى الامتناع عن ممارسة الجنس، والإخلاص في الحياة الزوجية، واستخدام وسائل منع الحمل – إن لم تستطع تجنب ممارسة الجنس.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز رابع أكبر سبب للوفيات بين الأطفال دون الخامسة. كما أنه تسبب في جعل العديد من الأطفال أيتاماً، والأطفال المصابون بالفيروس معرضون للإصابة بأمراض أخرى. وفي المدارس، ينظم كبار المدرسين حلقات دراسية أسبوعية للتوعية ولديهم مبادئ توجيهية مشفوعة بمجموعات من المعلومات الوافية أعدها كل أصحاب المصالح. وما فتئت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تؤدي دورا مفيدا بالعمل مع الحكومة لتحسين رفاهة الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء وتعزيز حقوق الأطفال من خلال تدريب المدافعين عن حقوق الأطفال.

لقد خاطبتُ مجلس الأمن مؤخرا بشأن موضوع التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناتجة عن الأعمال الإرهابية. وتكلمت بصفة خاصة عن الجهود التي تبذلها حكومة أوغندا لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف فيما يتعلق بالصراعات المسلحة.

وما فتئت حكومة أوغندا تحارب معركة منفصلة لإنقاذ الأطفال الذين تشوههم المنظمة الإرهابية المعروفة باسم جيش الرب للمقاومة وتختطفهم وتعتدي عليهم جنسيا وتقتلهم. ولا يرتكب كل تلك الفظائع سوى تلك المنظمة

الإرهابية المتمردة. وكانت الحرب على الإرهابيين ناجحة إلى حد كبير في الآونة الأخيرة وتم أسر أو قتل عدد من قادة المتمردين. وهناك عفو عن المتمردين الذين يلقون أسلحتهم، وهذا ما يفعله الكثيرون منهم ويعاد إدماجهم في المجتمع.

لقد تجاهل المتمردون الدعوة إلى الحوار لأنه ليس لديهم أي برنامج سياسي أو أخلاقي. وقريبا سيتمكن المشردون داخليا من العودة إلى ديارهم. وحتى يتم ذلك، تدفع حكومة أوغندا المصاريف المدرسية لجميع الطلاب الذين يقيم آباؤهم في المخيمات ويذهب هؤلاء الطلاب الآن إلى مدارسهم. وأوغندا ممتنة لوكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة على مساعدتها في ذلك الصدد.

لقد وضعت حكومة أوغندا برنامجا شاملا لإعادة التأهيل والتنمية بعد الصراع في شمال أوغندا، حيث أُرتكبت الفظائع. ونناشد المجتمع الدولي أن يدعمه وأن يتقيد بأي أمر توقيف تصدره المحكمة الجنائية الدولية ضد أعضاء الجماعة المتمردة.

ويأسف وفد بلدي لأن القضية النبيلة الهادفة إلى حماية الأطفال، خاصة في حالات الصراع المسلح، ما فتئ الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح يسّيسها. فلقد تجاهل الممثل الخاص الجهات الفاعلة غير التابعة للدول المسؤولة عن الفظائع المرتكبة ضد الأطفال. ولم يقترح طريقة واضحة للتقدم نحو التعامل معها معرضاً بذلك ولايته للخطر.

ولقد دعت حكومة أوغندا الممثل الخاص إلى زيارة شمال أوغندا للتعرف على الحقائق في الميدان، ولكنه ما زال يشوه الحقائق أو يتجاهل كلياً القضية التي تؤثر على شعبه هو نفسه. وتجاهل الممثل الخاص تلك الدعوة حتى الآن، وهو ما يدفع المرء إلى الاستنتاج بأنه مشغول بجدول أعمال يقوض مصالح أطفال شمال أوغندا.

وفي ذلك الصدد، يؤكد قلقنا هذا ما توصل إليه مؤخرا الأمين العام من نتائج فيما يتعلق بجوانب قصور مكتب الممثل الخاص في معالجة القضايا والشواغل المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. ونأسف للإشارة إلى أن بعض تلك النقائص يتجلى في معاملته لآلية الإبلاغ والرصد المعنية بالأطفال والصراع المسلح.

ولذلك من الأهمية الحيوية أن يشرع الأمين العام على الفور في ترشيد استجابة منظومة الأمم المتحدة للأطفال المتضررين من الصراع المسلح بغية تصحيح تلك النقائص. وسيضمن ذلك إيلاء اهتمام مماثل للأطفال في شتى أنحاء العالم، بالحياد والجدية اللذين تستحقهما القضية. وينبغي لآلية الإبلاغ والرصد أن تتسع لآراء جميع أصحاب المصالح وينبغي تنفيذها بدقة شديدة وبشفافية. والآلية الناشئة عن تقرير غراسا ماشيل لعام ١٩٩٦، المعنون ''أثر الصراعات المسلحة على الأطفال''ينبغي معاملتها بالروح المقصودة لها، أي بشفافية وموضوعية وعدم استبعاد وحياد، بدلا من أساليب الإحاطات الإعلامية المخصصة، كما هو الحال.

ما الطريق للتقدم؟ طريق التقدم للبلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً، حيث يبقى الفقر عقبة رئيسية أمام حصول الأطفال على جميع حقوقهم، يشمل تعاون الشركاء الإنمائيين. فلا بد من عكس مسار تخلف التنمية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الإتاحة العادلة لفرص التجارة. وينبغي في ذلك الصدد زيادة الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها للمساعدة على تخفيف حدة مشاكل عديدة يتعين على الحكومات معالجتها في محاولة كفالة حقوق الإنسان لجميع الأطفال.

وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهد أكبر لمساعدة البلدان التي تتعرض لهجمات إرهابية، خاصة الهجمات التي تشنها أطراف من غير الدول، وهي الأطراف الرئيسية في إخضاع الأطفال للعنف والاستغلال وإساءة المعاملة. وينبغي لنا جميعا أن نعمل معا وبشكل شامل حتى نستطيع أن ننجح كلنا في إيجاد عالم صالح للأطفال.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): حيث أننا نتكلم عن مسألة متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، أود أولا أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/274. وبعد استعراض الفترة التي مرت منذ تقديم تقريره الأول (A/58/333) إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، يسعدنا أن نلاحظ أن الحالة الموصوفة في التقرير الحالي مشجعة بدرجة أكبر بكثير.

ويتجلى التقدم المحرز في عدد البلدان التي استكملت خططا وطنية للأطفال، أو تصوغها حاليا أو تعتزم صياغتها، أو التي تدمج أهداف والتزامات ''عالم صالح للأطفال'' في سياستها الوطنية وأدواتها التخطيطية. والأمر الآخر الهام جداً هو أن المعدل الإجمالي لهذا التقدم بات أكثر اطراداً.

ويبلغنا الأمين العام بأن هناك إجمالاً ١٧٠ بلدا على الأقل اتخذت نوعا ما من الإجراءات، أو تعتزم اتخاذها، لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وذلك مؤشر إضافي على توافق الآراء المشترك للمجتمع الدولي بشأن ضرورة وإلحاحية بناء عالم أفضل – عالم أصلح لأجيال المستقبل.

ويسعدنا بصفة خاصة التنويه بأنه في بلدان عديدة كان هناك تنسيق، أو قدر أكبر من التنسيق، في صياغة أو تنفيذ خطط وطنية للأطفال أو خطط وطنية أخرى، خاصة فيما يتعلق بخفض الفقر والتنمية الوطنية. ومن واقع تجربتنا الخاصة، نعتبر هذا أمرا هاما لضمان فعالية كلفة المشاريع، وديمومة الجهود، واستدامة التقدم.

وعبر السنين، ظل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قائما يقود الأنشطة الإنمائية في العشرات من البلدان. وأحد أهم معالم إطار العمل هو كفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، في إعداد المشاريع والخطط. وقد بيَّن الأمين العام في تقريره أن العديد من الحكومات استخدمت عملية واسعة للتشاور بغية وضع خططٍ للعمل واستجابات أخرى. وينبغي تشجيع ذلك النهج الشبيه بإطار عمل الأمم المتحدة.

وتضطلع الآليات الإقليمية بأدوار هامة في عدد متزايد من مجالات الأنشطة المتعددة الأطراف. ويشهد على ذلك الاتجاه السليم عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومع توافق آراء المجتمع الدولي على الحاجة إلى تعزيز التعاون في العمل من أجل الأطفال، فإن فييت نام ترى إمكانية أن تضطلع الآليات الإقليمية بأدوار أكبر في ذلك الصدد. ونتطلع إلى أن نشارك بنشاط في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المقبل لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، المقرر عقده في كمبوديا في أوائل عام ٢٠٠٥.

وإذ ذكرنا تلك التطورات الإيجابية، فإننا ندرك حقيقة أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ففي بعض المناطق، كما بيَّن الأمين العام، أدى عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح والأزمات الأخرى إلى إبطاء عملية المتابعة. وفي جميع مجالات الأهداف الرئيسية الأربعة، بالرغم من أنه أبلغ عن إحراز تقدم كبير، كانت هناك أيضا صعوبات وتحديات. وسواء كان ذلك لأسباب مثل انعدام الالتزامات الصارمة بتوفير الأموال للتمويل الطويل الأجل للقاحات، أو

أوجه النقص في الموارد وعدم إيلاء الاهتمام الكافي للمبادرات المتعلقة بالأمومة الآمنة، أو الحصول المحدود على مياه الشرب النقية، أو التغطية المتدنية للبرامج المتعلقة بممارسات رعاية الوالدين، أو التباينات المستمرة في التعليم الابتدائي والثانوي، أو الأعداد المتزايدة للأيتام بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو الاتجار الواسع النطاق بالأطفال، أو الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أو إساءة معاملة الأطفال، فإن تلك الصعوبات والتحديات تستلزم أن نكون أكثر مثابرة وقوة في جهودنا. ولن نتمكن من إدامة التقدم المحرز وتسجيل المزيد من المكاسب إلا حينئذ. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن تلك الجهود بحاجة إلى أن تدعم بتخصيص الموارد وباتخاذ إجراءات على المستوى السياسي. وينبغي تشجيع ومساعدة الأمم المتحدة بشكل عام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشكل خاص، لكي تقدما أيضا المزيد من الإسهامات في تلك العملية.

وتعبيراً عن سياسة الحكومة الفييتنامية التي تولي أهمية كبرى لحماية ورعاية الأطفال والنظر إليهم بوصفهم مستقبل البلد، فإن وفد فييت نام، بقيادة نائب رئيسها السابق، شارك بنشاط في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢. وتنفيذا لالتزاماتنا واستراتيجيتنا الطويلة الأجل وخطة عملنا لحماية الأطفال ورعايتهم، فقد حاولنا أن نستخدم بشكل كامل الموارد المحلية بالإضافة إلى المساعدة الخارجية، بالعمل عن كثب مع شركائنا ومع جميع أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ المشاريع بهدف ضمان الاستخدام الأكثر فعالية للأموال.

وفي مسعى لترشيد الحكومة ولصوغ تعاون أفضل، أدمجت مؤخرا اللجنة الوطنية لحماية الأطفال ورعايتهم في لجنة وطنية جديدة، هي أيضا بقيادة وزير ليس مسؤولا عن الأطفال فحسب وإنما هو مسؤول أيضا عن الأسرة والأنشطة السكانية.

ويسرني أن أُبلغ الجمعية بشأن العديد من الإنجازات المشجعة في فييت نام. فقد حققت مائة محافظة ومدينة هدف التعليم الابتدائي الشامل؛ وتم القضاء على الأمية وطنيا؛ وألحق ٩٥ في المائة من الأطفال بالمدارس الابتدائية في سنهم المناسبة؛ وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤٢ في الألف؛ وتم تحصين ٩٣,٣ في المائة من الأطفال دون سن الواحدة من العمر باللقاحات الستة؛ وجرى القضاء على شلل الأطفال؛ وتمت رعاية ٧٠ في المائة من الأيتام عن طريق مجتمعاتهم.

ولكننا، مثل البلدان النامية الأخرى، ما زلنا نواجه العديد من المشاكل والتحديات، بما فيها الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي، وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال ونقص الموارد، على سبيل المثال لا الحصر. ونحن في مساعينا المستمرة لمواصلة التقدم وللتغلب على المشاكل والتحديات، نتمتع بدعم قيم ومساعدة من وكالات الأمم المتحدة – وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة – والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية. وبالنيابة عن حكومتي، أود أن أعرب لها جميعا عن أصدق امتناننا.

السيد غادهافي (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نشكر الأمين العام على تقريره عن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/59/274). ولقد قرأنا هذا التقرير باهتمام.

لقد اعترفت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل التي عقدت في عام ٢٠٠٢، فضلا عن التقرير الحالي، بأهمية الفوائد التي يمكن أن تحققها الاستثمارات في الأطفال من حيث التأثير الطويل الأجل على القضاء على الفقر، وتحقيق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتم الاعتراف في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ بأن الموارد

الموعود بها في مؤتمر القمة المعني بالأطفال لعام ١٩٩٩ لم توفر. وبالتالي، فان خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية كرست فصلا منفصلا لحشد الموارد، استنادا إلى الإدراك بأن التنفيذ لن يصبح ممكنا دون توفير موارد إضافية، في السياق الوطني والدولي على حد سواء. وتعهدت البلدان المتقدمة بعدد من الالتزامات فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والدين الرسمي الثنائي والوصول إلى الأسواق في خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية.

ويعترف تقرير الأمين العام بمشاكل تحديات التمويل وأوجه نقص الموارد في الأقسام المتعلقة بالتحصين والأمومة الآمنة وإجراء الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال، ولكن القسم المعنون ''مسيرة المستقبل'' لا يشير إلا إلى الحاجة إلى ضمان اعتمادات في الميزانية كافية ومستمرة للأطفال، تستكمل بمساعدة المانحين عند الاقتضاء. بل يفتقر التقرير إلى توجيه نداء عابر إلى جميع البلدان للمتابعة المتعلقة بتوافق آراء مونتيرى بغية زيادة تمويل التنمية. كما أنه لا يوجد تحليل لما إذا كان التحرك في الأعوام الأخيرة أو لم يكن في الاتجاه الصحيح.

ولا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في ''عالم صالح للأطفال'' إلا إذا لم يقيد الافتقار إلى الموارد إحراز التقدم. ولئن كان قد تم عكس الاتجاه السلبي في الموارد الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن المكسب الحقيقي في مواردها الأساسية، مع مراعاة أسعار الصرف، كان أمرا هامشيا. بل إن الاحتياجات المتواضعة لحملة دحر الملاريا بعيدة من الوفاء بها. ويحتاج التقدم الذي أحرزته البلدان المتقدمة النمو بشأن الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والدين الرسمي الثنائي والوصول إلى الأسواق، إلى أن الإسراع به بشكل كبير جدا.

لذلك فإن التقارير المقبلة التي تعالج متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لن تكتمل بدون التركيز على مسألة الموارد والالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو في خطة العمل.

ويجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر بالأطفال. بل إن الاقتصاديين في الواقع يقولون إن الوضع الغذائي للأطفال دون سن الخامسة هو أدق مؤشرات التنمية لمنطقة معينة. وترى حكومة الهند أن نماء الأطفال من الشواغل الهامة ولديها اعتقاد راسخ بأن نمو الأطفال بشكل صحي هو في التحليل النهائي الذي يحمل مفتاح تنمية المجتمع في المستقبل ويضع الحدود لها. ولذا تعكف الهند على بذل الجهود في هذا الاتجاه. وقد وضع الأطفال على قمة الأولويات الوطنية التي تستدعي العمل المركز المحدد بمدة زمنية من جانب جميع المعنيين.

ولدى الهند أكبر عدد من الأطفال بين السكان في العالم، حيث يبلغ عدد الأطفال دون سن السادسة فيها ١٥٧ مليوناً. ومن خلال برنامج خدمات تنمية الطفل المتكاملة، الذي بدأ في عام ١٩٧٥، يجري توفير الخدمات لما يزيد عن ٤١ مليوناً من المستفيدين، يشملون نحو ٣٤ مليون طفل في الفئة العمرية صفر – ٦، وأكثر من ٧ ملايين من الأمهات الحوامل والمرضعات. وقد نشأ هذا البرنامج، الذي بدئ فيه كتجربة اجتماعية بـ ٣٣ مشروعاً في البلد، بوصفه برنامجاً فريداً لتنمية الطفولة المبكرة، ولعله أكبر برنامج من هذا القبيل في العالم، وبه أكثر من ٦٥٠ ٥ مشروعاً في أنحاء البلد اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتعرب جمهورية الهند عن التزامها بتعميم برنامج خدمات تنمية الطفل المتكاملة ليشمل جميع الأطفال. ويجري أيضاً بذل جهد لمضاعفة العنصر الغذائي في إطار هذا المشروع.

وقد بدئت مبادرة كبيرة أخرى، على هيئة بعثة وطنية للتغذية، لضمان القيام بتدخل كلي ومنسق لمكافحة سوء التغذية. وبرعاية هذه البعثة، توفر الحكومة المساعدة لمشروع تجريبي في ٥١ مقاطعة، يتم بموجبه تقديم الحبوب الغذائية لأسر المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات اللواتي تعانين من سوء التغذية. والبرنامج مصمم على وجه التحديد للوصول إلى الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل، بهدف الفعالية في الحد من التباينات. وخدمات تنمية الطفل المتكاملة برنامج قوي للتوعية ضمن الجهد المبذول لتحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية في مجالات التغذية والصحة والتعليم، على النحو الذي تجسده خطة عملنا الوطنية للأطفال.

ومن المسلم به أن التعليم عنصر حيوي في نماء الطفل. وقد صدر التعديل السادس والثمانون على دستورنا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، مما يجعل التعليم المجاني والإلزامي حقاً أساسياً لجميع الأطفال في الفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ عاماً. والسارفا شيكشا أبهيان، أو الحملة من أجل إتاحة التعليم للجميع، هي البرنامج الوطني لحكومة الهند من أجل تعميم التعليم الابتدائي ، على النحو المحدد في التعديل السادس والثمانين.

وبالرغم من البعد الهائل الذي تتسم به تحدياتنا فإن منجزات الهند إيجابية فيما يتعلق بجميع مؤشرات الأطفال على مدى العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٤٦ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في سنة ١٩٦٠ إلى ٨٠ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ و٧٠ من كل ألف في عام ٢٠٠٠. وانخفض شيوع درجات سوء التغذية الحادة والمتوسطة بين صفوف الأطفال باطراد من عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠. وازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٣٨ في المائة في ١٩٥١ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. كما تحسن توافر مياه الشرب المأمونة بدرجة ملموسة، من ٦٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٧٨ في المائة في ٢٠٠٠. وقد نجح البلد في القضاء على متلازمات نقص التغذية كالبري بري والبلاغرا والاسقربوط.

والتزام الهند بحقوق الطفل مسألة حضارية، ومكرسة في دستورنا. فالهند من أكثر النظم القانونية شمولاً فيما يتعلق بحماية الأطفال. ويفصّل دستور الهند، الذي اعتمد في عام ١٩٥٠، بشكل كبير عدة مبادئ واردة في اتفاقية حقوق الطفل. وتشهد سياساتنا الوطنية تقدماً سريعاً منذ الاستقلال، ونحاول توفير الحد الأقصى من التوعية لبرامجنا الموجهة للأطفال. وندرك أنه ما زال أمامنا طريق طويل، ونعرب عن التزامنا بكفالة حقوق كل طفل في بلدنا وحمايته ونمائه الكامل.

ولدينا اعتقاد بأن تفعيل حقوق الطفل لا يمكن إنجازه بإجراءات الحكومة وحدها. ومع أن هذه الإجراءات شرط مسبق لبناء المناخ التمكيني القانوني والمتعلق بالسياسات ولبدء وتنفيذ البرامج الوطنية الرئيسية، يعد الوعي والإلمام العام الضروري من الأهمية بمكان لإحداث التغيير في الاتجاهات. ولا يمكن إحداث ذلك إلا بشراكة متكاملة وديناميةبين المنظمات غير الحكومية، والنشطاء الاجتماعيين، والعاملين الميدانيين على صعيد القواعد الشعبية، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني. كما أن وجود إطار مشجع للتعاون الدولي، على النحو الذي تعترف به الاتفاقية، ضروري لتمكين الدول ذات الموارد المحدودة من الوفاء بأهدافها وآمالها. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا للشراكة المنتجة للغاية مع اليونيسيف.

السيد بادوري (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد دولة إريتريا أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره بشأن متابعة دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، الوارد في الوثيقة A/59/274.

ويشير التقرير إلى التقدم المحرز والعوائق التي تتغلب عليها الدول في وضع خطط العمل الوطنية وترسيخها تمكيناً لها من تنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال الدورة الاستثنائية. ومع ذلك، فهو يوضح أيضاً أنه لم تتحقق إنجازات ملموسة خلال السنتين التاليتين لمؤتمر القمة. ومن الواضح كذلك أن الدول النامية واجهت مشاكل كبرى في التنفيذ بسبب شح مواردها وعدم كفاية المساعدة الخارجية الموعودة التي التزمت بها الدول المتقدمة النمو خلال مؤتمر القمة ولكنها لم تقدمها.

وقد أخذت حكومة إريتريا مأخذ الجد التزاماتها بتحقيق الأهداف الأربعة التي حددتها الدورة الاستثنائية لإدراجها في خطط العمل الوطنية. وينبغي ملاحظة أن حكومتنا، قبل انعقاد مؤتمر القمة بكثير، كانت قد وجهت أولوية كبرى لتلك المسألة، وكانت بالفعل قد شنت برامج خاصة لتعزيز وحماية حقوق الطفل على أساس سياسة الاقتصاد الكلي في بلدنا، التي اعتمدت في ١٩٩٦. وقد قامت مؤسسات الحكومة والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات بتطبيق تلك البرامج والإشراف عليها. لذلك أضافت أهداف مؤتمر القمة الأربعة إضافة مجدية للأهداف الأخرى الموجودة في البرامج الوطنية. وعليه، شرع في برامج جديدة للتوافق مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وإعلان مؤتمر القمة، المعنون ”عالم صالح للأطفال“. وإضافة إلى ذلك، تكفل تعزيز وحماية الأطفال اليوم برامج تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبرنامج الإريتري المتكامل لتنمية الطفولة المبكرة، الذي تطبقه وتشرف عليه وزارة التعليم.

وتشمل سياسة إريتريا ومبادئها التوجيهية العامة فيما يتعلق بالأطفال، في جملة أمور، إصدار القوانين لحماية حقوق الطفل، وتعزيز وحدة الأسرة، التي تعد المصدر الرئيسي لراحة الأطفال الانفعالية والمادية، واستحداث برامج وقائية وتأهيلية مصممة لتحسين الأوضاع والتخفيف من حدة آلام الأطفال، ولا سيما الأطفال المعتلون والذين يعانون الفقر المدقع، وتعزيز برامج التنمية المتكاملة.

وفي ذلك الصدد، اتخذت وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الإجراء المناسب، فيما يخص تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، من جملة أمور أخرى. وعقدت الوزارة لهذه الغاية عدة حلقات عمل للتوعية. ويستمر ذلك البرنامج على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في مختلف أرجاء البلد، مع التركيز بصورة خاصة على قادة المجتمع المدني وكبار السن فيه، فضلا عن الزعماء الدينيين، والمعلمين. وترجمت الوزارة أيضاً مواد الاتفاقية إلى ست لغات من لغات إريتريا، ونشرت تلك الترجمات عبر وسائط الإعلام. كما قدمت تقريرا قطريا مفصلا ومستكملاً عن تنفيذ الاتفاقية.

وفيما يخص مساعدة الأيتام، أجريت دراسات استقصائية وطنية عن الأطفال الأيتام في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩، اتخذت بناء عليها الخطوات لإعادة جمع أكثر من ٤٧ ٠٠٠ يتيم مع عائلاتهم الموسعة، أي مع أقربائهم المقربين، بمن فيهم أخوتهم وأخواتهم، وأعمامهم، وعماتهم البالغون. ورافق ذلك تخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار لمساعدة الأيتام ووضع نظم رعاية جماعية على نطاق المجتمع المحلي ومراكز الرعاية المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، تجري أسر إريترية وأجنبية ترتيبات لتبني، أطفال عندما تكون الظروف مؤاتية.

وفي ما يتعلق بدعم الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي بات يشكل تهديداً للأطفال، مع تزايد عدد الضحايا يومياً رغم الضوابط الصارمة، اكتشفت الحكومة حتى الآن عددا من الأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز، بينهم حوالي ١ ٧٥٠ يتيماً، وهي توفر لهم المساعدة لتغطية تكاليف الأدوية وبدل المعيشية.

وفيما يخص مساعدة أطفال الشوارع واليافعين المشتغلين بتجارة الجنس، أنشأت الحكومة نظاماً لإعادة إدماجهم مع الأشخاص الذين يرتبطون بهم بقرابة دم وطورت نظاماً للتدريب المهني ونظام تشغيل في الأنشطة المولدة للدخل. وفي هذا الإطار، حصلت أكثر من ١ ٥٠٠ عائلة من عائلات أطفال الشوارع والأطفال العاملين على المساعدة من خلال الخطط المولدة للدخل. والتحق بمراكز التدريب المهني أكثر من ٨٠٠ طفل من أطفال الشوارع والأطفال العاملين وتمكنوا في ما بعد من الحصول على عمل. وأعيد تأهيل ٥٦ طفلاً من خلال خدمات تقديم المشورة، ونالوا تدريبا على تقديم الطعام، ومهارات الحاسوب الأساسية والقيادة، ووفرت لهم الوظائف.

ويركز البرنامج الإريتري لتنمية الطفولة المبكرة على مساعدة الأطفال دون سن السادسة، لكنه يضم أيضا أطفالا في المرحلة الابتدائية وحتى أطفالا تأثروا بحالات غير عادية، بما فيها الحروب. ويهدف البرنامج إلى تحسين صحة الأطفال ونظامهم الغذائي، ويقدم فرصا للتعلم المبكر وتربية ابتدائية محسنة، ويوفر دعما نفسيا للأطفال المتأثرين بظروف غير عادية، بما في ذلك الحروب، ويغير المواقف التقليدية والاجتماعية الضارة بالأطفال، خاصة البنات، كلما سمح المجال بذلك.

وأهداف البرنامج هي إنشاء مراكز تربوية؛ وتدريب المعلمين ومقدمي الرعاية؛ وتحضير المواد التعليمية؛ وترتيب حلقات عمل وإعداد برامج في وسائط الإعلام الجماهيري لتعليم الكبار كيفية استخدام الأدوية، وأمور مرتبطة بالتغذية، واستخدام أملاح الإماهة الفموية، وآثار الختان على الأطفال؛ وتوفير المياه النظيفة. وتتضمن الأهداف أيضا تقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات الصحية في المدارس، وتحسين التغذية عند الأطفال والأمهات.

وقد تحققت نجاحات كبيرة في هذه البرامج، فبات الحصول على الخدمات الصحية أكثر سهولة، وتراجع معدل وفيات الرضع والأطفال، وتوفرت مياه الشرب الآمنة، وتقلص عدد أمراض الأطفال التي يمكن الوقاية منها باستعمال اللقاحات، واتسعت البنية التحتية للرعاية الصحية ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية. ومع ذلك لا تزال الحاجة إلى التحسين كبيرة. أما عدد المدارس فهو يتضاعف، وجودة التعليم والجو التربوي باتا أفضل من ذي قبل. لكن لا يزال هناك طلب متزايد على رياض الأطفال والتعليم الابتدائي. وقد ازداد عدد الأطفال الحاصلين على مياه نظيفة، لكن أعدادا أكبر يجب أن تحصل على هذه الحاجة الأساسية.

وما زال الأطفال الصغار يعملون، لا سيما البنات اللواتي يعملن خادمات في المنازل وغيرها من الأعمال المنزلية. أما الاتجار بالأطفال فهو بنسب صغيرة جدا، لكن لم يقض عليه نهائيا. ويحظى أطفال الشوارع المعرضين للاستغلال والعنف، بالرعاية والمساعدة، لكن ذلك غير كاف. ويحظى ضحايا الحرب، لا سيما المعاقين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة، بالاهتمام، لكنه اهتمام غير كاف.

وتأخذ حكومة إريتريا مصالح مواطنيها بجدية كبيرة، وتقر بمسؤوليتها تجاههم. فهي تسن القوانين الضرورية لخلق الآلية الضرورية لمواجهة المشكلات التي تفاقمت بسبب حرب دامية اندلعت مؤخرا للدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية. لكن الحكومة لا تملك كل الموارد للتغلب على هذه المشكلات.

السيد أشيرو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي تقديم الشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/274، بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية

المعنية بالطفل، والذي تم تقديمه استجابة للقرارين ١٥٧/٥٨ و ٢٨٢/٥٨. ونود أيضا أن نسلم بجهود منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في رعاية الأطفال.

ويوفر التقرير المعروض علينا استكمالا للتقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وفي إطار الإعلان وخطة العمل، التزمنا بمجموعة من الأهداف المحددة زمنيا لمصلحة الأطفال والشباب. وقد اتفقنا بشكل خاص على التركيز على أربعة مجالات رئيسية هي: النهوض بحياة صحية، وتوفير تعليم جيد، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومقاومة مرض الفيروس/الإيدز. وجدول أعمال الأطفال يعزز بقوة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية. وأود أن أؤكد من جديد أن ثمة خططا يجري تنفيذها في نيجيريا الآن لترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وطنية من أجل الأطفال.

وتعتقد نيجيريا أن تحقيق الأهداف الرامية إلى خلق عالم مؤات للأطفال أمر أساسي لتنمية الدول الأعضاء. وتستمر نيجيريا في استغلال المكاسب التي حصلت عليها في مختلف مجالات تنمية الطفل، بما فيه سن القوانين المتعلقة بمنع الزواج المبكر وإلزام البنات بمتابعة الدراسة. وقد أدت هذه الجهود إلى بعض الإنجازات المتواضعة في مجال التربية، خاصة ما يتصل بعدد البنات الملتحقات بالمدارس الابتدائية. وفي مجال صحة الطفل، على سبيل المثال، تحسنت عملية التحصين تحسنا هائلا. وتستمر الحكومة أيضا في زيادة جهودها الرامية إلى مواجهة وباء الفيروس/الإيدز وغيره من لأمراض التي تصيب الأطفال بدرجة كبيرة والتي يمكن الوقاية منها. وبغية مواجهة هذه الكارثة، لا تزال حكومة نيجيريا ملتزمة مع غيرها من البلدان الأفريقية بمكافحة وباء الفيروس/الإيدز، والملاريا، والتدرن، والأمراض المتصلة بها.

ونيجيريا، من جانبها، أنشأت المعهد العلمي الوطني للبحوث بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارها مسألة ذات أولوية. وعلاوة على ذلك، وضعت سياسات إضافية لتعزيز برامج التوعية العامة فيما يتصل بمنع هذا المرض والوقاية منه. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة النيجيرية بنتائج المؤتمر الدولي حول الإيدز الذي انعقد مؤخراً في بانكوك. وإننا نقر بالجهود الجماعية لوكالات الأمم المتحدة وكل أصحاب المصلحة لوقف انتشار هذا المرض في العالم.

وإلى جانب ذلك، اعتمدت الحكومة نهجاً إقليمياً في برنامجها للتلقيح ضد شلل الأطفال. وعليه، وبالتعاون مع ست من الدول المجاورة التي عاد شلل الأطفال إلى الظهور فيها، يستمر تنفيذ برامج التلقيح في البلدان المتضررة في وقت واحد ضماناً لتحقيق أكبر قدر من الفعالية.

وتأكيداً لالتزامنا بتنفيذ النتائج التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية، اتبعنا سبلاً إضافية لتسهيل نشر تلك النتائج على نطاق أوسع. ومن بين الاستراتيجيات المعتمدة إنشاء مكتب الإعلام لحقوق الطفل، وبرلمان الأطفال، والاحتفال سنوياً بأحداث مثل يوم الطفولة ويوم الطفل الأفريقي، ومركز الرصد الإقليمي في نيجيريا الذي أنشأته الشبكة الأفريقية لوقاية وحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال، لرصد الانتهاكات لحقوق الطفل.

كما وضعت الحكومة النيجيرية سياسات وبرامج تستهدف مكافحة الجوع، وخاصة فيما يؤثر على الأطفال. والهدف هو كفالة التغذية السليمة للأطفال وللسكان عموماً، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة كبيرة من المبادرات.

وتيسيراً لذلك، تبذل جهود أخرى لمكافحة الفقر على مستوى القاعدة، لا سيما من خلال برنامج تسويات الفقر الذي يستهدف خفض الفقر على المستوى الريفي في

إطار برنامج الحكومة لتخفيف حدة الفقر. وفضلاً عن ذلك، وفرت الحكومة الاتحادية التعليم بالمدارس الابتدائية مجاناً وجعلته إلزامياً بموجب برنامج التعليم الأساسي للجميع.

ومن المؤسف أن تكون هناك زيادة مطردة في حوادث الاتجار بالأطفال، لا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ومع ذلك، فإننا حريصون على معالجة تلك المسألة في نيجيريا. وفي هذا الصدد، أصدرت الحكومة قانوناً يحرم الاتجار بالبشر. وينص هذا القانون، في جملة أمور، على ضرورة توفير اتصال فعال تيسراً لسرعة نقل المعلومات المتعلقة بتلك الجريمة. ويحرم القانون أيضاً السخرة وغيرها من أشكال إساءة معاملة الأطفال.

ووفدي يشعر ببالغ القلق إزاء تجنيد الأطفال في الصراع المسلح. فلم يعد يثير الدهشة أن نجد في معظم مناطق الصراع في أفريقيا مؤخراً أن الأطفال لم يصبحوا هدفاً للعنف فحسب، بل إن الأسوأ من ذلك أنهم تحولوا إلى مرتكبين للعنف. وهذا يمثل تحدياً جسيماً لأفريقيا وللمجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نطالب بتكثيف الجهود والتعاون على الصعيد الدولي لكبح ذلك التطور بغية حماية الأطفال من آفة الحرب والاستغلال الجنسي. ولذلك، فإن برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجب أن تكون شاملة بدرجة كافية كيما تتضمن إعادة تأهيل الأطفال الذين انخرطوا في الصراع. وبهذه الطريقة، لن يعاني الأطفال بعد ذلك مهانة الحرب وأهوالها، سواء كانوا من مرتكبي العنف أو من أهدافه.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء ما يعانيه الأطفال من الآثار الناجمة عن أمراض مثل مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من أمراض الطفولة. وللأسف، رغم الجهود المتضافرة من أجل مكافحة تلك الآفات، فما زالت تفتك بعدد كبير من الأطفال والكبار في أفريقيا. وكما يشير تقرير الأمين العام، فعلى الصعيد العالمي، فقد ١٥ مليون طفل ممن هم دون سن الثامنة عشرة أحد الأبوين أو كليهما بسبب الإيدز. وتوجد أغلبيتهم الساحقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن التقرير يتوقع أن يتيتَّم ما يربو على ١٨ مليون طفل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها بسبب الإيدز بحلول عام ٢٠١٠. وذلك يفرض مسؤوليات كثيرة على الأطفال وعلى أسرهم المستنزفة. وهذا تطور مخيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع له حداً.

إننا نرحب بما جاء في تقرير الأمين العام من أن ثلاثة أرباع أطفال العالم يتلقون لقاحات التحصين المضادة، بما يجنبهم ما يقدر بحوالي ٢,٥ مليون وفاة في كل عام. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا لجهود منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن نفس التقرير يشير إلى أن ١,٤ مليون طفل ممن هم دون سن الخامسة يموتون في كل عام من أمراض يمكن الوقاية منها. ويشير التقرير أيضاً إلى أن أرواح حوالي ٣٠ ٠٠٠ شاب تزهق كل يوم لأسباب يمكن الوقاية منها. وإذا استمرت تلك التوجهات، فإن تحقيق هدف خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بحلول سنة ٢٠١٥، كما يتوخى إعلان الألفية، هو أمر بعيد المنال فعلاً بالنسبة للبلدان الأفريقية.

وفي اعتقادنا، فإن المسائل التي يتعين علينا أن نجد لها حلاً تنموية الطابع. ولذلك، لا يمكن معالجة تلك المسائل بفعالية ما لم يلتزم المجتمع الدولي التزاماً حقيقياً بتوفير الموارد اللازمة. ومن بين القيود الرئيسية التي تعوق البلدان النامية عن تحقيق أهداف الدورة الاستثنائية نقص الموارد، وعبء المديونية وانخفاض التمويل التقليدي لتنفيذ برامج محددة. وبالمثل، فإن عدم التكافؤ الناشئ عن العولمة، والذي يؤدي إلى عجز البلدان النامية عن خدمة ديونها، يشكل قيداً

إضافياً. والدخل الضئيل للبلدان النامية المقيدة بالديون يستخدم في خدمة الدين المتزايد باطراد. وذلك لا يترك لهذه البلدان إلا القليل أو لا شيء على الإطلاق لتوفير البنية الأساسية الرئيسية – وخاصة المدارس والخدمات الصحية والطرق ومياه الشرب – للسكان.

ونرى أن الأعباء المفرطة لديون البلدان النامية قد أدت إلى تفاقم الفقر والتخلف والبطالة في تلك البلدان. ونتيجة لذلك، تآكلت قدرة المسؤولين عن كسب القوت في الأنظمة الأسرية التقليدية على توفير الدعم المشترك والاحتياجات الرئيسية للأسر. والأثر الناجم عن كل ذلك هو تعرض الأطفال في مثل هذه الظروف للإيذاء والعنف والاستغلال. ومع ذلك، وكخطوة أولى، يمكن معالجة تلك المشكلة من خلال تعزيز مؤسسة الأسرة بوصفها الخلية الرئيسية للمجتمع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر أن الروابط الأسرية القوية، من بين عوامل أخرى، توفر المناخ اللازم لحماية الأطفال من العديد من المخاطر والضغوط التي يواجهونها.

وفي الختام، فإننا نطالب بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، لا سيما للبلدان الأفريقية، لتمكينها من تنفيذ البرامج اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، ثمة ضرورة ملحة لأن يعالج المجتمع الدولي، وبالأخص مؤسسات بريتون وودز، مشكلة ديون البلدان النامية. ومن الواضح أن أي مجتمع يهمل رفاه أطفاله إنما يعرض مستقبلهم للخطر. لذلك، وبغية تأمين مستقبل مفعم بالأمل لأطفالنا، علينا أن نعيد القيم الأسرية التقليدية المقبولة للحيلولة دون انزلاق العالم إلى الخروج على القانون وإلى الكراهية والعنف. وعليه، فإننا نهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملا معاً من أجل السلام والعدالة والتنمية في العالم، لضمان أن نترك لأطفالنا الأمل وأن نمكنهم من تحقيق أحلامهم وقدراتهم.

السيد دانيش – يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره الشامل (A/59/274) عن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين والتقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المحددة في خطة عملها، المعنونة ''عالم صالح للأطفال''.

وكما يبين التقرير، كثفت مختلف البلدان جهودها لإدماج الالتزامات التي تحددت خلال الدورة الاستثنائية في استراتيجياتها الوطنية. وبالنظر إلى أنه لم ينقض سوى عامين، منذ انعقاد الدورة الاستثنائية، علينا أن نضاعف جهودنا صوب تحقيق الأهداف المحددة في تلك الدورة.

وفي السنوات القليلة الماضية، تزايد النقاش حول الاتجاه الذي ينبغي أن يتبعه المجتمع العالمي فيما يتعلق برفاه الأطفال وبقائهم. في هذا الصدد، أوضح المجتمع الدولي في مناسبات مختلفة، بما في ذلك أثناء مؤتمر قمة الألفية، المنعقد هنا في نيويورك، أن هناك صلة مباشرة بين بقاء وتنمية الأطفال والنساء وبقاء وتنمية مجتمعاتهم. وفي الواقع، فإن العديد من الأهداف الكبرى المنشودة في مؤتمر قمة الألفية تتصل بصحة ورفاه الأطفال والنساء. وتبين الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح أن رفاه الإنسان يُشكل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من تزايد الجهود المبذولة والتقدم النسبي المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الالتزامات التي قطعت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، فإن الحالة العامة للأطفال في معظم أجزاء العالم لم تتحسن بعد. وما زال الملايين منهم يعيشون في فقر ولا يحظون بإمكانية الحصول على التعليم، ويجري قسرهم على العمل في

ظل ظروف يستغلون فيها وتساء معاملتهم وما زالوا يعانون من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، فضلا عن الأشكال الأخرى للاستغلال مثل الاتجار بهم والبغاء وإنتاج المواد الإباحية وإساءة المعاملة والمضايقة جنسيا.

والأمر المحزن هو أن نعلم – كما يفيدنا التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لعام ٢٠٠٣ – أنه يجري الاتجار بما يقدر بـ ١,٢ مليون طفل كل عام، الأمر الذي يجعلهم بالتالي عرضة لأخطر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان بينما يجري في الوقت نفسه حرمان الأطفال من حقهم في أن يترعرعوا في بيئة أسرية. وإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال الذين تم الاتجار بهم يواجهون مجموعة من الأخطار، بما فيها العنف وإساءة المعاملة الجنسية. وتشكل إساءة المعاملة الجنسية للأطفال تحديا رهيبا ومشكلة صحية عامة في العديد من المناطق حول العالم. وهناك قرابة مليون طفل – هم بشكل أساسي من الفتيات، ولكن عددا كبيرا منهم من الصبيان أيضا – يجري استغلالهم كل عام في صناعة الجنس التي تبلغ عدة بلايين من الدولارات. وتشكل إساءة المعاملة الجنسية للأطفال مشكلة متفشية تؤثر على الأشخاص من كل الخلفيات.

وكما توضح الحقائق على أرض الواقع، فإن ما يقدر بـ ٢٤٦ مليون طفل ينخرطون في العمالة الاستغلالية للأطفال. كما يقدر أن ١٠٠ مليون طفل في جميع أرجاء العالم لديهم حالات إعاقة، تسبب بالكثير منها الصراعات المسلحة والعنف السياسي. ويحرم هؤلاء الأطفال من الحصول على التعليم والحياة الأسرية والرعاية الصحية الكافية والحق في المشاركة في الأنشطة العادية للطفولة. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء الأطفال هم في العديد من الحالات أكثر عرضة لإساءة المعاملة والإهمال من البالغين المسؤولين عنهم. وكل تلك الحقائق المريرة تنذرنا بأن العالم ما زال بعيدا عن أن يصبح صالحا للأطفال، وبأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل أن يبلغ المجتمع الدولي أهدافه في ذلك الصدد.

وتعترف اتفاقية حقوق الطفل بأنه بغية تنمية شخصية الطفل بصورة كاملة ومتناسقة، ينبغي له أن ينشأ في بيئة أسرية وفي جو من السعادة والحب والتفاهم. والأرجح أن يصبح الأطفال الذين يحرمون من حماية الأسرة ضحايا لأسوأ أشكال سوء المعاملة وإساءة المعاملة. كما أن دور الوالدين أو الأوصياء القانونيين ومسؤولياتهم عن الأطفال الذين تحت رعايتهم أمران هامان للنمو المنتظم والطبيعي والإيجابي للأطفال. ولا يمكن إنكار أن حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم تبدأ في البيت. وبغية توفير بيئة طبيعية وصحية وحنونة لنمو الأطفال ورفاههم، فإن مؤسسة الأسرة في جميع المجتمعات بحاجة إلى الدعم والتعزيز.

إن جمهورية إيران الإسلامية، كونها ملتزمة تماما برفاه الأطفال، تركز بشكل واسع على مجالات رفاه الأطفال. وحكومتي، بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، سعت بشكل جدي إلى التحقيق الفعال للأهداف الواردة في تلك الاتفاقية. وبناء على ذلك، فإن قسما كبيرا من ميزانيتنا الوطنية خصص لمختلف جوانب الشؤون الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة،، والتغذية، والضمان الاجتماعي، وإعادة التأهيل، والتدريب البدني، وتنمية المهارات، وإجراء البحوث. ومن الواضح أن تلك هي المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على بقاء الأطفال ورفاههم. وعلاوة على ذلك، فقد تم إيلاء اهتمام خاص لاستهداف أقل الأجزاء نموا في البلد.

كما اتخذت خطوات لتنقيح لائحة الإجراءات فيما يتعلق بجرائم الأحداث بهدف إدخال المعايير والقواعد الدولية – وخاصة المعايير والقواعد الواردة في اتفاقية حقوق الطفل – في نظامنا القانوني. وبناء على ذلك، تم تشكيل محاكم خاصة للأطفال للتصدي للجرائم التي يرتكبها مجرمون

تحت سن ١٨ عاما. وبغية زيادة الوعي العام بشأن حقوق الطفل في مختلف شرائح المجتمع، جرى تنظيم عدد من حلقات العمل في العديد من أجزاء البلد بالتعاون مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في طهران. إضافة إلى ذلك، شيدت إدارة السجون وافتتحت مراكز لإعادة التأهيل في العديد من المقاطعات للأطفال الذين يرتكبون جرائم والذين أدانتهم المحاكم الخاصة للأحداث. وبناء على ذلك، فإن جميع السلطات المحلية الآن ملزمة بنقل السجناء تحت سن ١٨ عاما إلى مراكز إعادة التأهيل التي شيدت حديثا. ونأمل أن تسمح تلك التدابير بزيادة الاضطلاع بالمهام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أن المداولات الحالية بشأن متابعة الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالطفل تشكل فرصة هامة لكي نشير إلى مسؤوليتنا الجماعية عن كفالة حقوق الأطفال، وللتأكيد من جديد على التزامنا بتلك الحقوق الأساسية. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع هيئات المنظمة العالمية ذات الصلة، وخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بغية تعزيز عملية متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل والنهوض بآلية الرصد للتأكد من أننا نحقق الأهداف المحددة في الوثائق الهامة الأخيرة من أجل ضمان بناء عالم صالح للأطفال. وتتعهد جمهورية إيران الإسلامية على نحو حازم بتقديم الدعم تحقيقا لتلك الغاية، وتتطلع إلى الجلسة العامة التذكارية المقرر عقدها في عام ٢٠٠٧.

السيدة دافتيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على التقرير الشامل والمفيد المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعروض علينا.

لقد جددت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢ وعززت الالتزام العالمي بقضية الأطفال. وتعهد المجتمع الدولي ببناء ”عالم صالح للأطفال“ عن طريق تعزيز صحة الأطفال وتوفير تعليم جيد النوعية لهم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال من العنف والاستغلال.

وبغية متابعة التنفيذ الإقليمي لـ ”عالم صالح للأطفال“، عقد المؤتمر الحكومي الدولي الثاني المعني بجعل أوروبا وآسيا الوسطى مكانا صالحا للأطفال في سراييفو في أيار/مايو ٢٠٠٤. وشاركت أرمينيا بنشاط وبشكل بنَّاء في ذلك المؤتمر، وأولت اهتماما خاصا لمسائل الاستثمار في الأطفال، وجعل المدن صالحة للأطفال، والعنف ضد الأطفال.

والتصدي لتحدي كفالة حق الأطفال في أن يترعرعوا في صحة وسلام وكرامة يُشكل مسؤولية أساسية للحكومات الوطنية. وفي أرمينيا – بالرغم من الصعوبات التي يمثلها الانتقال السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، ويؤدي إلى تفاقمها وتدفق اللاجئين وعمليات الحصار – ما انفكت مشاكل الأطفال ورفاههم وحمايتهم تشكل محورا ثابتا لحكومتنا ولمجتمعنا. وفي عام ٢٠٠٤ اعتمدت حكومة أرمينيا خطة عمل وطنية لحماية حقوق الطفل للفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥. وتطلق خطة العمل الوطنية سياسة شاملة وتنشئ آليات للمساعدة في تحديد المشاكل القائمة ووضع مشروعات موجهة إلى الأطفال تنفذها الدولة والقطاعات غير التابعة لها بمسؤوليات محددة بوضوح. كما أن خطة العمل الوطنية مرتبطة ببرنامج استراتيجية أرمينيا لخفض الفقر، الذي يشدد بدوره على تقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال.

إن تطوير التعاون الدولي وإنشاء شراكات فعالة مع جميع أصحاب المصلحة أمر أساسي للمضي قدما بجدول الأعمال المعني بالأطفال على كلا المستويين الوطني والدولي.

ويود وفدي أن يعرب عن أصدق تقديره للوكالات الدولية ذات الصلة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن الحكومات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، على مساعدتها المستمرة ودعمها للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين حياة الأطفال في أرمينيا.

ويسرنا ذكر النتائج الإيجابية الناجمة عن تلك الجهود المشتركة في المجالات الأربعة الرئيسية المحددة في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢. وعلى نحو خاص، أحرز تقدم كبير أثناء السنوات الماضية في مجال الرعاية الصحية. وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، احتفظت أرمينيا بمعدل تحصين عال وأعلن رسميا أنها خالية من شلل الأطفال في عام ٢٠٠٢. ومن خلال الجهود المشتركة، نجحنا في تخفيض معدل وفيات الأطفال، ونقترب من المعدل العالمي لإضافة اليود إلى الملح والذي يبلغ حاليا نسبة ٨٤ في المائة.

وفي مجال التعليم، أدمج التعليم الذي يستند إلى المهارات الحياتية في المناهج الدراسية للتعليم الأولي بدعم من اليونيسيف. وفي ما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أطلق برنامج وطني لمنع الإصابة بالفيروس/الإيدز، وهو يسعى، ضمن جملة أمور، إلى منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وانتشار المرض فيما بين الشباب. وقد اتخذت بعض التدابير المتعلقة بجماعات الأطفال الضعيفة على نحو خاص. واستحدثت إصلاحات بشأن رفاهية الأطفال، بما في ذلك قوانين وطنية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية وتشريع بشأن عدالة الأحداث. وقد أنشئت أيضا أنماط مجتمعية بديلة للأطفال المعوقين والأطفال المعرضين للخطر.

وفي شهر حزيران/يونيه الماضي اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وثيقة البرنامج القطري لأرمينيا للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، وستركز بدرجة كبيرة على قضايا الصحة والتنمية في الطفولة المبكرة وحماية الأطفال. والمهم جدا أن يولي البرنامج أهمية خاصة لمشاكل المجموعات الأكثر معاناة اجتماعيا، وخاصة اللاجئين والأطفال المعوقين، وأن يمد يد المساعدة إليهم. ونتطلع إلى زيادة تعاوننا المثمر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإلى التنفيذ الفعال للبرنامج.

واسمحوا لي أن أشير على نحو خاص إلى قضية حماية الأطفال. إن العنف ضد الأطفال واستغلال الأطفال ظاهرتان غير مقبولتين ومشينتان ويجب ألا يوفر المجتمع الدولي وسعاً في القضاء عليهما. والاتجار واحد من أسوأ مظاهر هذا العنف. ولمكافحة هذه الآفة الحديثة الظهور، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ مما يولي الاعتبار المناسب لمشاكل الاتجار بالأطفال. وأرمينيا طرف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وأرمينيا طرف أيضاً في البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، أحدهما بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، والثاني بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وتجري الآن عملية التصديق على هذين الصكين.

وفي سياق جهودنا العالمية لمكافحة العنف ضد الأطفال، ترحب أرمينيا بالعمل الذي ينفذه الخبير المستقل السيد بنهيرو، وتتطلع إلى دراسة الأمم المتحدة بشأن تلك القضية المهمة. ونعتقد أن الفحص الدقيق لأسباب وطابع العنف ضد الأطفال، سيوفر فهما أفضل لكيفية مكافحة هذا الشر وسيساعد على وضع سياسات وطنية ودولية أكثر فاعلية للتصدي لتلك الآفة ولمنعها.

وفي عام ٢٠٠٥، سيستعرض المجتمع الدولي التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر جليا الصلات القائمة بين خطة ”عالم صالح للأطفال“ وإعلان الألفية. وإن كفالة حقوق ورفاهية الأطفال اليوم وتنشئة جيل صحي ومتعلم وقادر اجتماعيا مطلب مسبق للسلام والأمن والرخاء في الغد. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نستغل تماما إمكانات ”عالم صالح للأطفال“، من أجل تحقيق الهدف الكبير المتمثل في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر مجدداً أن أرمينيا مستعدة لمواصلة جهودها صوب تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بارنز (الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): يولي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أكبر أهمية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وبنتائجها. إن الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم هم مفاتيح مستقبلنا. ونؤمن بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه منظمة الأمم المتحدة في كفالة مصالح الشباب في كل مكان. ومن دواعي فخري، بصفتي نائبا لرئيس الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر ورئيس جمعية الصليب الأحمر الكندي، أن تتاح لي هذه الفرصة لعرض رسالتنا على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن دواعي فخري على نحو خاص، أن أفعل ذلك بعد بيان الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأدلت به زميلتي جودي فيرهول، المنسقة في الصليب الأحمر الكندي لبرنامجنا المعني بالعنف وسوء معاملة الأطفال.

إن رسالتنا واضحة، وهي تبدأ وتنتهي بالعنف الذي لا لزوم له والذي يستهدف الشباب. وهناك حقيقة قاسية مفادها أنه في العديد من البلدان تنتهك بانتظام حقوق الأطفال. ويعيش أطفالنا الآن في عالم يكثر فيه العنف وينظر إليه على أنه عملية طبيعية لحل المشاكل، عالم تدان فيه سوء المعاملة من خلال الجرائم والاتجار والبغاء والجهل والفقر على نحو منتظم ولكن من دون اتخاذ أي عمل حقيقي لمواجهة ذلك.

إن الأضرار المأساوية والمدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال تُقدر بأقل من قدرها ولا تعالج كما يلزم على حد سواء من قبل عدد من الحكومات ووسائط الإعلام والعديد من المنظمات ذات الصلة. وقد تحددت تلك الجهود منذ وقت مضى ولكن العديد من الحكومات لم تُدمج بعد ذلك البُعد في سياساتها الوطنية.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، عقدت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفريقيا مؤتمرها الأفريقي الشامل السادس في الجزائر العاصمة. وفي ذلك الاجتماع لوحظ أن عدد الأطفال الذين أصبحوا أيتاما نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذ في التزايد. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ١٨ مليونا بحلول عام ٢٠١٠. والأهداف الرئيسية الواردة في خطة العمل الذي اعتمدها ذلك المؤتمر ذات أهمية أساسية. وأهم الأهداف في السياق الحالي هي كما يلي: أولا الحاجة إلى التزام جاد من الحكومات لمكافحة الوصمة والتمييز المرتبطين بكل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال الأيتام نتيجة للفيروس/الإيدز؛ وثانيا، أهمية الالتزام بمكافحة الوباء من

خلال التعليم؛ وثالثا، الحاجة إلى الالتزام بتوفير الدعم النفساني للمتضررين من الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية.

ولا تزال هناك بلدان ومنظمات عديدة لم تضع بعد السياسات الخاصة لتلبية الاحتياجات الفريدة لهؤلاء الأطفال. ويؤمن الاتحاد إيمانا شديدا بأنه ينبغي وضع سياسات لمساعدة الأطفال الأيتام بسبب الفيروس/الإيدز على مواصلة العيش بتمكينهم من أن يصبحوا منتجين وأعضاء مساهمين في المجتمع. ولن تستطيع البلدان من أن تخرج بنجاح من الدمار الذي يتسبب به الفيروس/الإيدز إلا من خلال اعتماد نهج يستند إلى السياسة العامة.

إننا ندعو إلى القيام بمزيد من العمل ودعم الدور الذي تؤديه جمعياتنا الوطنية بوصفها عوامل مساعدة لحكوماتها. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي ننوه بالحكومات والمانحين الذين أقروا بالجهود الخاصة لبرامجنا في مساعدة الأطفال. وأحد هذه الأمثلة هو البرنامج الذي تموله حكومات أيرلندا والسويد وهولندا في أفريقيا الجنوبية. وهذا البرنامج يهدف إلى تحسين حياة الأشخاص الذين يتضررون من الفيروس/الإيدز والأيتام المتضررين من الفيروس/الإيدز. ومثال آخر هو برنامج تديره جمعية الصليب الأحمر الزمبابوية، وهو معنون – ''تدريب من أجل الحياة'' وهو يولي أهمية خاصة لتدريب الأطفال الذين هم أرباب أسر.

ومن الأهمية بمكان أن نتعلم من السبل التي استخدمتها المجتمعات المثابرة في التغلب على التحديات حتى في ظل أصعب الحالات التي يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها. ويمكن تطبيق الدروس المستفادة من هذه الحالات في أماكن أخرى، حتى على الحالات الأقل مأساوية. والتعلم يجري بالمشاطرة. وهذه أحد الإسهامات التي يمكن أن تسهم بها شبكاتنا. ولدينا عمق يصل إلى مجالات ومستويات عريضة، وينطلق من عملنا مع الجمعية العامة إلى أقصى المراكز الميدانية.

ولهذا السبب فنحن ملتزمون في الصليب الأحمر الكندي بالعمل من خلال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر وشبكتنا لمشاطرة الدروس التي تعلمناها مع الآخرين، وأيضا للاستفادة من خبراتهم. وإن برنامجنا لمكافحة العنف ومنع سوء معاملة الأطفال هو برنامج نشعر بأنه مهم من حيث المعلومات التي يمكن أن نتشاطرها. ونحن نؤمن بالهدف المشترك لاستحداث ''عالم صالح للأطفال''.

ونناشد جميع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل الامتثال للمبادئ المحددة في الاتفاقية. ونعتقد أنها واحدة من أهم المعاهدات الفعالة والمسؤولة وأهدافها تسفر عن نتائج نبيلة وستؤدي إلى تعزيز المبادئ المحددة أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل.

ورسالتنا الأخرى هي أنه ينبغي لنا جميعا أن نحاول بقدر متزايد إدماج الأطفال في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بهم. ونعتقد أن هذه القضية جديرة بالذكر ونحن ندرجها في عملنا. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الأخرى المعنية لتحقيق تلك الغاية.

إن الاتحاد يحلل الآن علاقاتنا مع المنظمات الدولية الأخرى ويعطي أولوية لتلك التي تعزز التعاون على المستوى الوطني مع جمعياتنا الوطنية. تلك هي العلاقة التي نقيمها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تمثل شريكا رئيسيا وقيِّما في العديد من الأنشطة ولا سيما في هذا المجال. هذه عملية مهمة ستسهل عملنا وتحقيق الهدف الإنمائي رقم ٨ للألفية، المتعلق بتحسين الشراكات من أجل التنمية. ونعتزم أيضا أن نبقي جميع الدول الأعضاء على علم تام

بعملنا، إذ أن هذا يمكن أن يساند عملها في التخفيف من محنة وعذاب الناس الضعفاء وخاصة الأطفال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة الحائزين على جوائز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقضاء على الفقر من الشباب، وهم ساموبل ماغاسوسو من موزامبيق، واديث كاستيلو نونيز من بنما، وبيسي مارويا من بابوا غينيا الجديدة، وميرزاحيدر اسويف من طاجيكستان، وبدر زمعرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن عملهم يظهر روح الشباب وقدرتهم على تحقيق أشياء عظيمة في هذا العالم.

وفي عام ١٩٨٣، كتب جون وايتهيد ''الأطفال رسائل حية نرسلها إلى زمن لن نراه''. هذه المقولة، التي كتبت قبل أكثر من ٢٠ سنة، تظل تذكرة مؤثرة لالتزامنا بترك إرث قيِّم للأجيال المتعاقبة. ويحدونا الأمل أن تبعث الأدوات التي ورد ذكرها في الدورة الاستثنائية رسالة أقوى إلى المستقبل: رسالة الأمان والاستقرار والرفاهية بصورة عامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة. أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكِّر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن أجد نفسي مضطرا إلى الرد على البيان الذي أدلى به الممثل السوري، الذي استغل لسوء الحظ مناقشة اليوم حول هذه القضية العالمية الحيوية للدفع قدما بجدول أعمال سياسي ضيق ومتحيز. ومما يبعث على الحيرة أن الوفد السوري اختار مهاجمة ما دعاه الاحتلال الإسرائيلي بعد مجرد يوم واحد من تصويت البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، لصالح خطة فك الارتباط التي سيتم بموجبها إزالة الوجود الإسرائيلي العسكري والمدني من غزة وشمال الضفة الغربية في السنة القادمة. وقبل التصويت على تلك القضية، أعلن رئيس الوزراء شارون،

> ''أؤيد إنشاء دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وقد قلت مرارا وعلنا إنني راغب في تقديم تنازلات مؤلمة بغية إنهاء هذا الصراع المستمر والخبيث بين أولئك الذين يتناحرون على هذه الأرض، وأنني سأبذل قصارى جهدي من أجل تحقيق السلام''.

بيد أن القول نفسه لا يمكن أن يقال عن سورية – دكتاتورية تواصل احتلال دولة مجاورة، وهو احتلال لا تبدو له نهاية في الأفق. وإن مجلس الأمن، في الأسبوع المنصرم تحديدا، ''لاحظ بقلق'' في بيان رئاسي بأن متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مثل انسحاب القوات الأجنبية من لبنان ونزع سلاح الجماعات المسلحة هناك، لم يتم الوفاء بها. وقد أوضح الأمين العام في تقريره عن عدم الامتثال السوري، S/2004/777، ''فإن القوات الأجنبية الوحيدة ذات الشأن المنشورة في لبنان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ هي، حسب أفضل قدرة للتيقن متيسرة لنا، قوات سورية''. و ''يمثل حزب الله الجماعة المسلحة المتبقية الأكثر أهمية''.

إن الوجود الإجرامي المتواصل لحزب الله في لبنان، تحت أعين الاحتلال السوري، ليس مجرد صدفة. وسورية معروفة برعاية وتمويل وإيواء الإرهاب – انتهاكا لمعايير القانون الدولي الأساسية. وهي تسمح لحزب الله بأن يعمل في لبنان اللذي تحتله سورية وتسمح لحماس ولجماعات فلسطينية إرهابية أخرى بأن تحتفظ بمقارها في عاصمتها دمشق.

دعونا لا ننسى أن أعدادا كبيرة من الأطفال والشباب الاسرائيليين قد قتلوا على يد الإرهابيين في الحافلات، والمطاعم، والحفلات الخاصة، وحتى خلال الاحتفالات الدينية، بينما تعرض مئات آخرون لإصابات أدت إلى عجز دائم. وفي كل حالة، كانوا هُم الضحايا الأبرياء التعساء للإرهاب الوحشي العشوائي. لقد أعرب المتكلم السوري عن تعاطفه مع حالة الأطفال الفلسطينيين. لعل الوفد السوري بإمكانه أن يفسر لي لماذا يستحق المئات من الأطفال الإسرائيليين الذين قتلوا أو بترت أطرافهم بسبب الهجمات الإرهابية الوحشية قدرا أقل من العطف والاهتمام؟ لماذا لا يستحق عذاب أولئك الضحايا وأُسرهم في محاولة التعامل مع الخسارة والمأساة أي ذكر؟ ولربما سبب الصمت يكمن في حقيقة أن لسورية مصلحة مباشرة في ذلك القتل العشوائي.

ولنأخذ على سبيل المثال، تومر ألموغ، البالغ من العمر تسع سنوات، الذي قتل مع جديه وأبيه وابن عمه في هجوم انتحاري للجهاد الإسلامي في مطعم مكسيم في حيفا بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. لقد قطعت أوصاله مع ١٦ مدنيا آخرين، ضمنهم أربعة أطفال. وقد تم تخطيط وتوجيه ذلك الهجوم في مقر الجهاد الإسلامي في دمشق. ثم أفييل عطش، البالغ من العمر ثلاث سنوات، كان ضحية أخرى للإرهاب الذي ترعاه سورية. وكان واحدا من بين ١٩ مدنيا قتلوا في تفجيرين انتحاريين متزامنين في بئر السبع بتاريخ ٣١ آب/أغسطس من هذه السنة. لقد كان عائدا إلى البيت مع أمه من رحلة تسوق لشراء لوازم يومه الأول في صف الحضانة الذي كان سيبدأ صبيحة اليوم التالي. وأصيب ١٦ طفلا آخرين بجروح بالغة. تلك المذبحة الرهيبة نفذها فرع حماس في الخليل، الذي يتلقى تعليماته مباشرة من قيادة حماس في دمشق.

إن الملايين من الأطفال العرب والإسرائيليين يترعرعون في واقع من الصراع والحقد والعنف والتحريض وإراقة الدماء. أولئك الأطفال سيرسمون شكل طبيعة تعايشنا في الجيل المقبل. وإن موت أي طفل – سواء كان عربيا أو إسرائيليا – هو مأساة فظيعة. وهدفنا الأول كفالة أن ينشأ الأطفال في منطقتنا في بيئة آمنة ومؤاتية. ولتحقيق ذلك، لا بد من وقف الإرهاب وأولئك الذين يدعمون الإرهاب، مثل سورية، يجب أن يحاسبوا ويجب ألا يفلتوا من عواقب أعمالهم.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): آسف لأخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر، ولكني أود أن أرد على ما قاله ممثل إسرائيل في محاولته ذر الرماد في العيون ومرة أخرى طمس الحقائق أمام هذه الجمعية الموقرة. إننا نناقش اليوم موضوع الأطفال في الصراعات المسلحة ونعتقد أن الاحتلال هو أعلى أشكال الصراعات المسلحة.

لم أقرأ و لم أسمع في التقارير الواردة من الأراضي العربية المحتلة – سواء في تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) أو في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل – بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تجلب الرفاه والحياة الرغيدة للأطفال تحت الاحتلال الإسرائيلي. بل على العكس، فهي تنتهك حقوقهم وتضطهدهم وتحرمهم من أبسط حقوقهم في الحياة.

لقد جاء في إحاطة وكيل الأمين العام الإعلامية، السيد برندرغاست، يوم الجمعة الماضي أمام مجلس الأمن أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت خلال السنوات الثلاث الماضية ٣ ٨٠٠ مدني فلسطيني من بينهم ٤٠٠ طفل. وكان آخرهم قتل طفلين فلسطينيين وهما على مقاعد الدراسة، عدا

عن القتل الذي قامت به القوات الإسرائيلية لأطفال فلسطينيين يدرسون في مدارس أونروا. وإذا كان ممثل إسرائيل يحاول صرف انتباه الوفود عن حقيقة الممارسات الإرهابية التي تمارسها حكومته، فإننا نود أن نسترعي الانتباه إلى أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة بكل ما في هذه الكلمة من معنى. فالقوات الإسرائيلية تقتل وتدمر المباني والبيوت فوق أصحابها منتهكة بذلك الأعراف الدولية كافة.

تحدث مندوب إسرائيل أيضا عن موضوع الامتثال لقرارات الشرعية الدولية. وأنا متأكد أنه هو آخر من يحق له التحدث عن الامتثال. هناك عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والتوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة. هذا عدا مئات القرارات الصادرة عن هذه الجمعية التي تدعو إسرائيل أيضا إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

ذكر ممثل إسرائيل أن قرارا صدر عن مجلس الأمن مؤخرا بشأن لبنان وادعى أن سورية موجودة في لبنان بوصفها قوة احتلال، والمجتمع الدولي بأسره يعرف أن الوجود السوري في لبنان هو بموجب اتفاق ثنائي بين البلدين من أجل استقرار واستتباب الأوضاع في لبنان، تلك الأوضاع التي خلقتها إسرائيل بشكل أو بآخر.

لا أود أن أطيل عليكم، ولكن لا أود أن تنطلي هذه الادعاءات الإسرائيلية على أحد. فممثل إسرائيل يحاول أن يعمي عيون العالم عن ممارساتها الفظيعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري.

إن ما ورد في بياننا بعد ظهر اليوم لم يكن إلا القليل. نناشد المجتمع الدولي وممثل الأمين العام، السيد أولارا، مواصلة العمل على فضح الممارسات الإسرائيلية والتعريف بوضع الأطفال تحت الاحتلال الإسرائيلي وإلزام إسرائيل باحترام حقوقهم، وخاصة حقهم في الحياة.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أنني مضطر مرة أخرى إلى الرد على البيان الذي أدلى به ممثل سورية. وإذا كان علينا للأسف أن نتحدث عن وضع الأطفال الفلسطينيين، فاسمحوا لي القول إنه منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الإرهابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وجدت إسرائيل نفسها تواجه وضعا صعبا بشكل خاص وعمدت فيه على نحو متزايد المنظمات الإرهابية التي يعمل العديد منها وفق تعليمات تأتيها من مقارها في دمشق، إلى توظيف الأطفال والقاصرين في أعمال عنف ضد الإسرائيليين.

إن عددا متزايدا من الأطفال متورطون مباشرة في تنفيذ هذه الهجمات. بل إن متوسط عمر الإرهابيين الانتحاريين يصبح أقل أكثر فأكثر. كما يشارك الأطفال الفلسطينيون في أحداث عنف بوقوفهم دروعاً بشرية للإرهابيين الذين يتلطون خلفهم مباشرة.

علينا أن نسأل عندما يجرح طفل فلسطيني، للأسف، أو حتى عندما يقتل – لا قدر الله – ماذا كان ذلك الطفل يفعل على مقربة من الإرهابيين. إن الاستعمال الخسيس للأطفال كبيادق في الصراع يبدأ بالنظام التعليمي. فالكتب المدرسية الفلسطينية التي نشرتها مؤخرا السلطة الفلسطينية نفسها تعلم بشكل صريح الكراهية لإسرائيل والإسرائيليين. والمواد التي تنشر وتذاع في وسائط الإعلام الرسمية تعزز هذه الدروس، ومعظم هذا التحريض موجه نحو الأطفال. ومثل هذه البرامج لا تنتجها السلطة الفلسطينية لوحدها؛ فمؤخرا، تم إنتاج سلسلة من البرامج – يجري عرضها حاليا خلال شهر رمضان – في التلفزيون السوري.

وتشجع مثل تلك البرامج الأطفال الفلسطينيين على كراهية الإسرائيليين والمشاركة في العنف. وتحث الإعلانات التلفزيونية الأطفال على ”القوا لعبكم واحملوا الأسلحة“.

وفي حين تمجد البرامج التعليمية في التلفزيون الفلسطيني الاستشهاد في الكفاح ضد إسرائيل، فإن آخر شريط فيديو للأطفال تم بثه على الأقل ١٠ مرات خلال الأسبوع الماضي لديه اللازمة التالية:

”لن تفلت مني يا صهيوني.

أنت هدفي.

سأسقط شهيدا بملء إرادتي.

يا صغار، الله أكبر.“

إن مثل هذا الاستغلال والتلاعب بالأطفال – لا تزيد أعمارهم أحيانا عن ٧ أو ٨ سنوات – خرق صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والحقوق الأساسية للأطفال. وهذه الظاهرة يجب أن تكون مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى، لكن أود أن أوضح نقطتين.

أولا، أشار ممثل إسرائيل إلى وجود مقار للفلسطينيين في دمشق. أولئك الفلسطينيون الموجودون في سورية هُم لاجئون طردتهم إسرائيل من ديارهم بالقوة و لم يجدوا ملاذا يلجأون إليه سوى الدول المجاورة. وقد احتضنتهم سورية، كما الدول العربية الأخرى، وأمَّنت لهم العيش. إنهم لا يمارسون سوى نشاطات إعلامية وليست لهم أية نشاطات أخرى. لكن ممثل إسرائيل يحاول مرة أخرى أن تنطلي ادعاءاته على المجتمع الدولي.

النقطة الثانية هي موضوع المناهج التعليمية. تدعو مناهجنا التعليمية، في سورية، إلى التسامح والتعايش بين جميع الناس والأديان ولا تحرض أبدا على العنف. إن من يحرض على العنف هي إسرائيل بممارسة هذا العنف وبممارسة القتل. وهذه الادعاءات الإسرائيلية لن تنطلي على أحد ولن أطيل عليكم في هذا الوقت المتأخر.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مسألة تتعلق بالبند ١٥ (ب) من جدول الأعمال بشأن انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر أن يتم الساعة ١٥/٠٠ من يوم غد الخميس، الموافق ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ما يتصل بهذا البند الفرعي، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليونان. وقد عممت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة A/59/358. وفي هذه الرسالة، يعلن ممثل اليونان أن اليونان ستتخلى عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لصالح إسبانيا للعام ٢٠٠٥. وعليه، يتعين على الأمم المتحدة أن تجري انتخابا فرعيا لملء ذلك الشاغر، وفقا للمادة ١٤٠ من النظام الداخلي للجمعية.

وفي ذلك الصدد، أود إبلاغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستجري عصر غد الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، انتخابا فرعيا لملء ذلك الشاغر، أولا، ثم تشرع بعد ذلك في انتخاب ١٨ عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.